



سُكَّان

نحو حياة أفضل للسكان

مجلة فصلية تصدر عن المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء عدد ٤٧، أكتوبر ٢٠٢٠

- السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022: محور الصحة العامة والصحة الإنجابية.
- مقال العدد: قراءة في بعض بيانات النافذة الديمغرافية في العالم العربي.
- أسئلة حوارية مع الدكتور إبراهيم بن صالح بن خليفة النعيمي وكيل وزارة التعليم والتعليم العالي بدولة قطر (الجزء الثاني).



مكتبة قطر الوطنية منشأة حديثة توفر أكثر من مليون كتاب و تضم مجموعة قيمة من كتب التراث، كما تساهم في تعزيز التوجهات العالمية ذات الصلة بتاريخ وثقافة منطقة الخليج العربي

الناشر:

المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء
العدد (47) أكتوبر 2020

المشرف العام:

الدكتور صالح بن محمد النائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان
ورئيس جهاز التخطيط والإحصاء

رئيس التحرير:

عبد الهادي صالح الشاوي، مدير المكتب الفني
اللجنة الدائمة للسكان

الموقع الإلكتروني: www.ppc.gov.qa
البريد الإلكتروني: ppc@psa.gov.qa
دولة قطر- الدوحة
ص ب 1855 الدوحة - قطر
هاتف: 44958653 (+974)
فاكس: 448389760 (+974)

اقرأ في هذا العدد :

- السياسة السكانية لدولة قطر -2017-2022: محور الصحة العامة والصحة الإنجابية
- مقال العدد : قراءة في بعض بيانات النافذة الديمغرافية في العالم العربي
- أسئلة حوارية مع الدكتور إبراهيم بن صالح بن خليفة النعيمي وكيل وزارة التعليم والتعليم العالي بدولة قطر (الجزء الثاني)
- نقطة ضوء: ورشة العمل بشأن استخدام "النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية" في الإحصاءات الرسمية
- أهم نشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال الربع الثاني من عام 2020
- دراسات وأبحاث:
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية البشرية العربية: نحو مواطنة شاملة في الدول العربية 2019.
- الأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - شعبة السكان) - السياسات السكانية العالمية، نيويورك، 2019
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. معالجة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن أزمة فيروس كورونا المستجد في آسيا من خلال توفير الحماية الاجتماعية , مايو 2020.
- الأمم المتحدة - النموذج الأولي لإطار عربي مشترك لكفاءات الكوادر العليا في القطاع العام من منظور السياسات العامة وخطة التنمية المستدامة 2030.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام 2019 : أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين.
- صورة العدد

كلمة المشرف العام



د. صالح بن محمد النابت
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم العدد السابع والأربعين من مجلة «سكان» الذي يتضمن موضوعه الأول عرضاً مفصلاً لأحد محاور السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022) المتمثل في محور «الصحة العامة والصحة الإنجابية»، والذي من خلاله يمكن الاطلاع على الاهتمام الدائم للدولة بقطاع الصحة، حيث تمكن هذا القطاع من التعامل باقتدار مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بفضل بنيته المتقدمة على المستوى الوقائي والعلاجي، وخطته الواضحة للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والأوبئة، ومؤسساته الصحية المجهزة بكل المستلزمات المطلوبة.

ويستعرض مقال العدد «قراءة في بعض بيانات النافذة الديمغرافية في العالم العربي» التغير الحاصل في التركيبة السكانية للبلدان العربية، والمتزامن مع انخفاض معدلات الولادة ومعدلات الوفيات في المجتمعات العربية، وزيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة وخفض معدلات الأمراض، وما يصاحب هذا التحول الذي يغلب عليه الطابع الشبابي والذي يستوجب تفاعلات على مستويات اجتماعية وسياسية واقتصادية.

ويسلط الجزء الثاني من حوار العدد مع سعادة الدكتور إبراهيم بن صالح النعيمي، وكيل وزارة التعليم والتعليم العالي بدولة قطر، الضوء على أهم المحطات في مسيرة التعليم النظامي في دولة قطر منذ عام 1952، والتي تمثلت بإطلاق مبادرات تهدف إلى استحداث نظام تربوي حديث وفق مواصفات عالمية ليسهم في تحول دولة قطر إلى مجتمع متقدم ومزدهر، إضافة إلى الجهود التي تبذلها وزارة التعليم والتعليم العالي من خلال استراتيجيتها نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، لتواكب متطلبات العصر وتوفير فرص تعلم دائمة ومبتكرة. كما استعرض الحوار أهم محاور الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم والتعليم العالي 2017-2022، وخاصة الاهتمام بالتعليم الإلكتروني وأدواته.

وتستعرض زاوية «نقطة ضوء» في هذا العدد الجهود التي يبذلها جهاز التخطيط والإحصاء لتحديث نظام الإحصاءات الوطنية في الدولة، حيث نظم على مدار يومي 11-12 أغسطس 2020، ورشة عمل عن بعد في موضوع استخدام «النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية» حضرها العديد من المشاركين من دولة قطر، ومن البلدان العربية.

متابعات



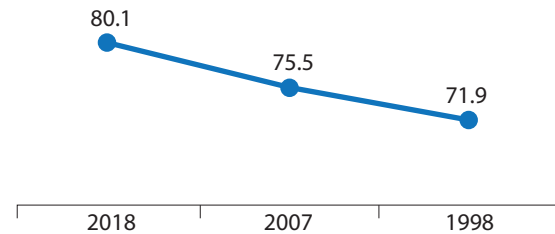
السياسة السكانية لدولة قطر:

محور الصحة العامة والصحة الإنجابية

الذي ساهم في تحقيق العديد من الإنجازات التي تدل عليها الكثير من المؤشرات الصحية ذات الصلة، وأهمها: ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة: يرتبط العمر المتوقع عند الولادة ارتباطاً وثيقاً بأنماط الوفيات السائدة، فكلما انخفضت معدلات الوفيات وتحسّنت الحالة الصحية في المجتمع، كلما ارتفع العمر المتوقع عند الولادة.

فبحسب التقديرات الواردة في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة في أعوام مختلفة والمدرجة في الشكل البياني التالي، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة في قطر من (71.9 سنة) عام 1998 إلى 75.5 سنة عام 2007 ثم إلى 80.1 سنة عام 2018.

العمر المتوقع عند الولادة للسكان في قطر للأعوام (1998، 2007، 2018)



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019 وأعداد أخرى.

في العدد السابق (46) من مجلة «سكان» ألقينا الضوء على المحور الثالث من محاور السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022)، وفي هذا العدد سنركز على المحور الرابع، وهو: «الصحة العامة والصحة الإنجابية».

ويشتمل هذا المحور على مكونين أساسيين، هما:

أولاً) الصحة العامة:

بفضل نظامها الصحي القوي، تمكنت دولة قطر من التعامل باقتدار مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) فقطر واحدة من الدول التي تمتلك نظاماً صحياً متقدماً على المستوى الوقائي والعلاجي، ولديها خطط واضحة للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والأوبئة من خلال الاستعانة بكوادر صحية عالية التدريب ومؤسسات صحية مجهزة بكل المستلزمات المطلوبة.

وقد ارتبطت مسيرة القطاع الصحي في قطر، أولاً وقبل كل شيء، باهتمام الدولة الدائم بهذا القطاع الحيوي، والذي تجلّى في ركيزة التنمية البشرية في رؤية قطر الوطنية 2030 التي عبرت عن طموح دولة قطر في أن يكون سكانها أصحاء بدنياً ونفسياً، وفي الدعم الثابت والمتزايد لهذا القطاع من خلال نسبة الإنفاق التي ارتفعت من 2.2 مليار دولار عام 2010 إلى نحو 6.2 مليار دولار عام 2020، وذلك بمعدل نمو سنوي قدره حوالي 11% خلال عشر سنوات، الأمر

دليل التنمية البشرية وعناصره لعام 2018

عناصر الدليل						
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الدولة	قيمة الدليل (2018 HDI م)	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)	العدد المتوقع لسنوات الدراسة (بالسنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعدل القوة الشرائية بدولار 2011)
1	النرويج	0.954	82.3	12.6	18.1	68,059
41	قطر	0.848	80.1	9.7	12.2	110,489
57	الكويت	0.808	75.4	7.3	13.8	71,164
189	النيجر	0.377	62.0	2.0	6.5	912

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2019، نيويورك.

استثمارات كبيرة في البنى التحتية الصحية، ولاسيما إنشاء المستشفيات الجديدة والمراكز الصحية والعيادات وسواها من المرافق الصحية، كما هو مبين في الجدول التالي:

- القوى العاملة الصحية: وارتباطاً بتطور المرافق والخدمات الصحية، يشير الجدول رقم (16) إلى تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية الصحية، ولاسيما الممرضين والممرضات، حيث ارتفع المعدل من 5.8 ممرض وممرضة لكل 1000 نسمة من سكان الدولة عام 2012 إلى 7.5 عام 2018، وهذا المعدل يتجاوز المتوسط العالمي البالغ (2.94).
- وتعزيراً لهذه وسواها من الإنجازات الكمية في مجال الصحة، دعت السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 في غايتها الأساسية إلى "الارتقاء بالصحة العامة للسكان وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي".

ومن أجل تحقيق هذه الغاية حددت السياسة السكانية الهدف التالي:

❖ تخفيف الضغط على المرافق والخدمات الصحية الحكومية.

وقد تم تحويل هذا الهدف إلى جملة من الإجراءات، هي:

- التوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية، ولاسيما خدمات الرعاية الصحية الأولية وتوزيعها جغرافياً، بما يتناسب مع التزايد المستمر لعدد السكان
- تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بالمزيد من الاستثمار في القطاع الصحي بما يخدم الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع
- تفعيل قانون العمل القاضي بإنشاء عيادة يعمل بها طبيب وممرض على الأقل في المنشآت التي يزيد عدد عمالها عن 500
- توفير وزيادة عدد مراكز الخدمات الصحية والمراكز المتخصصة للعمال، وإقامة مراكز صحية داخل المجمعات العمالية
- التوسع في تهيئة وتأهيل متخصصين في طب الأسرة والمجتمع والارتقاء بمستوى خدماته
- التوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل، وتوفير خط ساخن لمساعدة الجمهور على التعامل مع هذه الحالات

وبذلك يزيد العمر المتوقع في قطر بـ 7.5 سنة عن العمر المتوقع على مستوى العالم، والذي بلغ 72.6 عام 2018 بحسب تقرير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2019.

بناءً عليه، فقد لعب هذا المؤشر دوراً أساسياً في تبوأ دولة قطر المرتبة 41 عالمياً من أصل 189 دولة شملها تقرير التنمية البشرية المذكور. والجدول التالي يبين ترتيب دولة قطر بالنسبة لأول دولة وآخر دولة حسب دليل التنمية البشرية وعناصره المعتمدة في التقرير المشار إليه.

وفي سياق متصل، فإن العمر المتوقع عند الولادة يدل بدوره على أن دولة قطر قد استطاعت بالفعل، وفي وقت مبكر جداً، من تحقيق معظم غايات الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030، والذي ينص على «ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار».

فبحسب تقرير قطر حول أهداف التنمية المستدامة الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء القطري عام 2018، تم تحقيق العديد من الإنجازات التي أدت إلى الارتقاء بمستوى النظام الصحي الذي ساهم بدوره في ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة على النحو المبين آنفاً. وأهم الإنجازات المتحققة، بحسب التقرير المذكور، هي:

- الرعاية الوقائية في مختلف المجالات، ومنها الكشف المبكر عن الأمراض
- تخفيض معدلات الوفيات المبكرة الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وسواها من الأمراض المزمنة بأكثر من النسبة المحددة بمقدار الثلث
- تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من 25 حالة لكل 1000 مولود حي، ووفيات الأطفال الرضع إلى أقل من 12 حالة وفاة قبل الموعد المحدد عام 2030
- تخفيض معدلات الوفيات الناتجة عن حوادث المرور إلى 7.7 حالة لكل 100.000 شخص، والذي يقل عن المعدل العالمي البالغ 17.4 حالة وفاة
- إضافة إلى ما سبق، فقد حققت الدولة إنجازات مهمة في مواجهة الأمراض المعدية، كالإيدز والسل والملاريا وغيرها، كما يبين الجدول التالي:

- التوسع في المرافق الصحية: شهد القطاع الصحي القطري

معدلات الإصابة ببعض الأمراض المعدية خلال الفترة (2015-2018)

الأمراض	2012	2015	2016	2017	2018
معدل حدوث إصابة بالملاريا لكل 1,000 شخص	0.4	0.2	0.2	0.2	0.2
معدل حدوث إصابة بداء السل لكل 100,000 شخص	27.9	22	19.3	23.3	27.2
معدل حدوث إصابة بالتهاب الكبد الوبائي (ب) لكل 1,000 خص	30.6	10	8.4	20.3	28
معدل الإصابات الجديدة بالإيدز لكل 1.000 شخص غير مصاب	-----	0.01	0.01	0.01	---

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر، 2018

عدد المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات والصيديات 2012 – 2018

البيان	السنوات						
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
المستشفيات الحكومية	14	14	10	10	9	9	9
المستشفيات الخاصة	6	5	4	4	4	4	4
المراكز الصحية	27	26	23	22	21	21	23
مركز طوارئ الأطفال	5	5	5	5	5	5	7
العيادات الخارجية لمؤسسة حمد	53	62	11	9	8	8	8
القومسيون الطبي	4	4	4	3	1	1	1
عيادات قطر للبترول	19	19	22	22	5	12	10
عيادات القطاع الخاص	490	417	853	642	487	419	373
الصيديات الخاصة	327	265	449	414	147	340	304
مختبرات تحاليل واشعة خاصة	54	50	74	62	76	62	54

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات الخدمات الصحية، سنوات مختلفة

ثانياً (الصحة الإنجابية:

وبذلك تكون دولة قطر قد حققت الغاية (3-1) من أهداف التنمية المستدامة 2030، والتي تنص على «خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة لكل 100,000 من المواليد الأحياء بحلول عام 2030» في وقت مبكر وقبل موعدها المحدد.

وتعزيراً لهذه وسواها من الإنجازات الكمية في مجال الصحة الإنجابية، دعت السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 في غايتها الأساسية إلى "تحسين واقع الصحة الإنجابية وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي".

ومن أجل تحقيق هذه الغاية حددت السياسة السكانية الهدف التالي: ❖ توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية: وقد تم تحويل هذا الهدف إلى جملة من الإجراءات، هي:

- منح إجازة أمومة لا تقل عن سبعة أشهر بكامل الراتب
- منح مخصصات مالية للمواليد ووضع برنامج صحي متخصص لمرحلة الميلاد إلى 5 سنوات
- توفير دور حضانة في أماكن العمل أو بالقرب منها
- إنشاء مراكز متقدمة لأمراض الخصوبة وأبحاثها
- العمل على زيادة الكوادر المتخصصة بالصحة الإنجابية ودعم تدريبها في الداخل والخارج
- التأكد من التزام المقبلين على الزواج بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج
- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالخصوبة

تتجاوز الصحة الإنجابية مجرد السلامة من المرض أو الإعاقة لتكون حالة رفاه كاملة بدنياً وعقلياً واجتماعياً في جميع الأمور المتعلقة بالإنجاب، والحرية في تقريره وموعده وتواتره. وارتباطاً بذلك، تسعى دولة قطر سعيًا حثيثاً لتحسين القدرات الوطنية في مجال الصحة الإنجابية، ورفع مستوى الوعي بمسائلها، وتحسين خدمات الأمومة والطفولة...، بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. إن اهتمام الدولة بقضايا الصحة الإنجابية ساهم في تحقيق العديد من الإنجازات الكمية التي تدل عليها الكثير من المؤشرات ذات الصلة، وأهمها:

- نسبة النساء اللواتي يحصلن على خدمات الرعاية الصحية الأولية: بلغت نسبة النساء (القطريات وغير القطريات) اللواتي يحصلن على هذه الخدمات حد الشمول (100%) منذ العام 2003.
- الحوامل والولادات التي أشرف عليهنّ عمال صحة مدربين: جميع النساء الحوامل (100%) أشرف على ولادتهنّ عمال صحة مدربين.
- انخفاض معدل وفيات الأمهات: ونتيجة للرعاية الصحية للأمهات أثناء الحمل أو خلال 42 يوماً من انتهاء الحمل، انخفض معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف مولود حي من (4.7) حالة وفاة عام 2012 إلى (0.0) حالة وفاة عام 2018، كما يبين الجدول التالي:

معدل وفيات الأمهات بحسب الجنسية لكل 100.000 مولود حي خلال الفترة (2008-2018)

الجنسية	السنة					
	2018	2017	2016	2015	2014	2013
قطريات	0.0	0.0	0.0	12.1	0.0	0.0
غير قطريات	0.0	0.0	0.0	10.9	5.7	0.0
المجموع	0.0	0.0	0.0	11.3	3.6	0.0

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المواليد والوفيات في دولة قطر 2018 (عرض وتحليل)، ديسمبر 2019

مؤشرات القوى العاملة الصحية (المعدلات لكل 1000 من السكان) خلال الفترة (-2012 2018)

المؤشرات	السنوات					
	2018	2017	2016	2015	2014	2013
إجمالي الأطباء الكلي في دولة قطر	3.2	3	3.6	3.1	3.1	2.8
الأطباء البشريون	2.6	2.4	2.7	2.3	2.5	2.1
أطباء الأسنان	0.6	0.6	0.8	0.8	0.7	0.6
الممرضون والممرضات	7.5	6.6	6.5	6.1	5.8	6.2
الصيدالة	1	0.9	1.1	1	0.9	1
غيرهم من مقدمي الخدمات الصحية	3.5	3.3	3.4	3.3	3.6	4.3

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات الخدمات الصحية، سنوات مختلفة

مقال العدد



د. مصطفى خروفي
اللجنة الدائمة للسكان

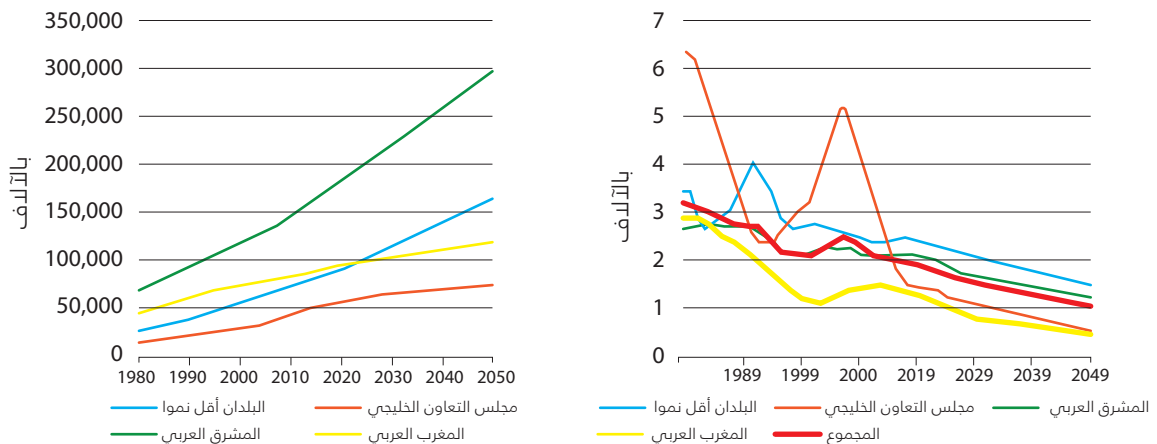
قراءة في بعض بيانات النافذة الديمغرافية في العالم العربي

هذه المنطقة منذ عقود، وهو تطور يرتبط عموماً بانتشار التعليم وزيادة استثمار الوالدين في تعليم الأطفال والرعاية الصحية والتحول السريع في معدلات الخصوبة، وتحسين وضع المرأة وتعليمها وانخفاض مؤشرات عمالة الأطفال والعديد من التغيرات الاجتماعية الأخرى... وتستند الإسقاطات الديموغرافية التي أجرتها دراسات شعبة السكان في الأمم المتحدة على هذا النمط الانتقالي، وهي تفترض أن انخفاض الخصوبة الذي بدأ في البلدان العربية منذ نهاية السبعينيات تسارع خلال العقود التالية. وقد كان معدل الخصوبة في دول الخليج حسب تقرير حالة سكان العالم 2020² مرتفعاً إلى حدود ثمانينيات القرن الماضي قبل أن ينخفض سريعاً إلى معدلاته الحالية.

ونتيجة لذلك، أصبحت التحولات الديموغرافية تتجلى بكل معالمها في معظم البلدان العربية، وتجعل الباحثين يترقبون تأثيرها المحتمل خلال العقود المقبلة على الأقل. علماً بأن هذه القضية قد حظيت

يعرف العالم العربي انتقالاً ديمغرافياً ملحوظاً جعل المراقبين يتوقعون تأثيره العميق على تطور البلدان العربية على الأقل خلال العقود القادمة وذلك على العديد من المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فقد بلغ عدد السكان في البلدان العربية أزيد من 428 مليون نسمة، تقل أعمار ثلثهم عن 24 عاماً، ونتيجة لهذا التحول، فقد بلغ عدد الشباب العربي 67.8 مليون عام 2005، ثم 73.1 مليون عام 2015، ومن المفترض أن يصل عددهم إلى 87.9 مليون عام 2035¹. وبذلك ستصل معظم الدول العربية ولأول مرة في التاريخ إلى ذروة هذه الطفرة من الشباب، حيث لم يحدث من قبل أن كان لدى المنطقة العربية هذه النسبة الكبيرة من الشباب. وتشير ظاهرة الانتقال الديمغرافي إلى التغير التاريخي في التركيبة السكانية، المتزامن مع انخفاض معدلات الولادة ومعدلات الوفيات في المجتمعات العربية، وزيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة وخفض معدلات الأمراض، وذلك نتيجة للتطور الذي تعرفه

شكل 1: مجموع السكان ومتوسط معدل النمو السكاني السنوي، حسب المنطقة العربية، 1980-2050 (متغير متوسط (الخصوبة)



المصدر: UNFPA. Arab Region. Demographic Dividend Profile : Status and Potential, <https://www.researchgate.net/figure/Average-annual-population-growth-rates-of-2050-2015-and-2015-Arab-countries-1980>

(1) United Nations Population Division, ESCWA.- International Migration of Youth in Arab countries, third issue, ESCWA-UNES, 2011, p. 2

(2) صندوق الأمم المتحدة للسكان. - حالة سكان العالم 2018: قوة الاختيار الحقوق الإنجابية والتحول الديمغرافي ص 69.

صندوق الأمم المتحدة للسكان. - تقرير حالة سكان العالم 2020: المؤشرات الديمغرافية

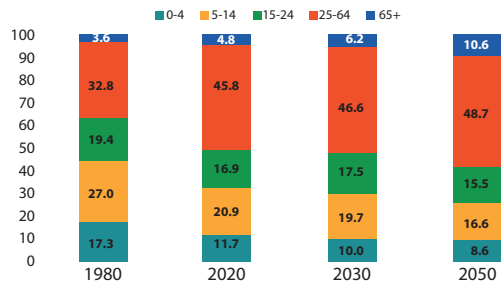
ماذا يعني أن تكون شاباً اليوم في الوطن العربي؟

إذا كنا نلاحظ اختلافات في المصطلحات المستخدمة لتعريف الشباب وفي مناهج السياسة ذات الصلة في الدول العربية، فإن الشباب يبرز كقضية اجتماعية - ديمغرافية ترمز إلى الفترة الوسيطة بين الطفولة والبلوغ، وهي فئة عمرية تعتبرها العلوم الإنسانية «منتجاً محدداً للحدثة»، ومرحلة مبنية بطريقة تتسق مع التغيرات في هيكلية الارتباط داخل المجتمعات، والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وتعريفات نظم القيم. كما ترمز هذه الفئة إلى دخول الفرد عالم الأشخاص الراشدين، حيث تكتمل عمليات التطبيع الاجتماعي التي ترتبط بانتماءات ثقافية تتداخل فيها مجموعة من العوامل، وتؤدي مظاهر التداخل الثقافي دوراً أساسياً في تأسيس طبيعة الثقافة الشبابية. ففي البلدان العربية اليوم، تبتدو ثقافة الشباب معولة، إذ أن جزءاً كبيراً منها مستوحى من الخارج ووصل إلى الشباب العربي عبر وسائل الإعلام والوسائط الرقمية، وعبر انتشار الممارسات المعلوماتية الحديثة والمؤسسات التعليمية الموجودة في البلدان العربية.

ورغم عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للفئة العمرية للشباب، إلا أن الأمم المتحدة - ولأغراض إحصائية ودون المساس بأي تعاريف أخرى تضعها الدول الأعضاء - تعرّف «الشباب» على أنهم الأشخاص ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً. وقد نشأ هذا التعريف عام 1985 في سياق الأعمال التحضيرية للجنة الدولية للشباب.

وتقوم العديد من الدول أيضاً بوضع معايير لتعريف الشباب فيما يتعلق بالعمر الذي يتم فيه معاملة الشخص على قدم المساواة مع البالغين بموجب القانون - وهذا ما يشار إليه غالباً باسم «سن الرشد». ويحدد عادة في العديد من البلدان في 18 عاماً؛ ولا يعتبر الشخص بالغاً إلى أن يدرك هذا العمر. ومع ذلك، فإن التعريف المتعارف عليه والفروق الدقيقة لمصطلح «الشباب» يختلف من بلد إلى آخر، وهذا يتوقف على تناسب بعض العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية والاقتصادية لكل مجتمع.

شكل 2: السكان في المنطقة العربية حسب الفئة العمرية



Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). – Social Policy Brief 2019: Bridging the Inequality Gap Among Young People in the Arab Region, Beirut, 2019, p. 4

باهتمام متزايد خلال العقود الماضية بعد النقاش العام حول الآثار والتداعيات والتحديات للضغط السكاني، وقلة الموارد والفرص في أغلب البلدان العربية. كما سبق لعدد من الملاحظين ربط انعكاس ذلك على عدم الاستقرار في بعض الدول العربية.

وقد أوضح تقرير حالة سكان العالم 2018 الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان³ بأن معدلات الخصوبة في الآونة الأخيرة قد انخفضت في 33 بلداً إلى ما بين 1,7 و 2,5 ولادة لكل امرأة، و تتألف هذه المجموعة من الدول العربية وبلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى جانب بضعة بلدان في آسيا وتشمل الهند التي يزيد تعداد سكانها عن 1,3 مليار نسمة وقطر التي يبلغ عدد سكانها 2,6 مليون نسمة.

وتوضح البيانات الواردة في الشكل البياني، انتظام تواصل هذا الانتقال في المنطقة العربية مع توجه تصاعدي بين عامي 1980 و2050. كما تشير إلى أن هذه المنطقة حققت معدل نمو سنوي قدره 3٪ في أوائل الثمانينيات، إلا أنه سجل انخفاضاً ابتداءً من عام 2015 بلغ 2٪. وهو ما يمكن إسناده إلى عدد من الأسباب أهمها تحسين الظروف المعيشية وزيادة التحاق الفتيات بالتعليم وتأخير سن الزواج لديهن وانتشار وسائل تنظيم الأسرة وارتفاع تكاليف المعيشة في الأوساط الحضرية. ومن الواضح أن الانتقال من أسرة مكونة من ستة أفراد إلى أسرة مكونة من أربعة يعد تغييراً كبيراً له تداعيات ملحوظة على المستويين الفردي والجماعي. وهو أمر واضح سواء بالنسبة للبلدان النامية أو البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، بغض النظر عن مستويات الخصوبة والتعليم والمناطق التي يعيش فيها السكان حضرية كانت أو ريفية.

بعض معالم الانتقال الديمغرافي في العالم العربي

ومن الواضح أن النمو السكاني يختلف من بلد عربي إلى آخر، حسب واقع وطبيعة الأنظمة الصحية والأولويات الاجتماعية والسكانية، حيث يتراوح من أقل من 1 في المائة إلى أكثر من 3 في المائة سنوياً. إلا أنه يبلغ في المتوسط 2.1 في المائة سنوياً. وسيؤدي هذا المعدل لأمحالة إلى مضاعفة عدد سكان المنطقة خلال 35 عاماً تقريباً⁴. علماً بأن المستقبل السكاني لمختلف بلدان المنطقة يبقى غير متجانس، ومرهوناً بمستويات النمو الاقتصادي والسياسات السكانية والاجتماعية ومستويات الفقر والاستقرار السياسي، فهذه العوامل هي التي ستحدد في العقود الثلاثة المقبلة معالم النقلة الديمغرافية للمنطقة والتي ستكون متباينة من بلد لآخر.

وكما هو واضح من خلال الشكل أدناه فإن 17٪ من سكان المنطقة العربية تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً، ومن المتوقع أن يرتفع عدد هؤلاء الشباب من 73.7 مليون عام 2020 إلى 91 مليون عام 2030.

(3) صندوق الأمم المتحدة للسكان. – حالة سكان العالم 2018: قوة الاختيار الحقوق الإنجابية والتحول الديمغرافي ص. 68

(4) UN- ESCWA. – Arab Society: A Compendium of Social Statistics Issue No. 13, November 2017, p.1

جدول 1: نسبة الشباب (15-24 سنة) من مجموع السكان (%) في بعض الدول العربية 2005، 2010، 2015

الدولة	2005	2010	2015
الجزائر	23.0	20.7	16.6
مصر	21.6	20.3	17.4
موريتانيا	20.0	19.7	19.4
المغرب	20.3	19.2	17.4
السودان	19.4	19.3	20.1
تونس	20.7	18.7	15.5

International Labour Office. Youth and Employment in North Africa: A regional Overview, 2017, p. 11

وقد أظهرت هذه التحولات شدة الضغط الديموغرافي على الكثير من القطاعات والخدمات الذي ساد بحدّة منذ عام 2010، خاصة مع انخفاض ملحوظ في معدل الوفيات في إطار سلوك سكاني مشترك بين جميع الشعوب العربية من المغرب إلى العراق. ويُبين يوسف كبراج، مدير أبحاث في المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية بفرنسا، كيف أن التحول الديمغرافي الذي يعتبر ظاهرة كونية أصبح يشمل الآن العالم العربي، كما يؤكد على سرعة هذا الانتقال المتمثل في انخفاض معدل الخصوبة العام في الدول العربية من 5.7 إلى أقل من 2.3 خلال أربعة عقود، وهي عملية استغرقت قرناً في أوروبا، وتسببت في حالة من الارتباك في المجتمعات العربية.⁵

كما يصاحب هذا التحول تزايد حجم فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة (قياساً بإجمالي عدد السكان)، وهو أمر متوقع بشكل ملحوظ في بلدان مثل السودان والعراق وفلسطين واليمن، حيث ترتفع معدلات الخصوبة. وهكذا سيزداد عدد هذه

الفئة في العراق بمقدار 4.5 مليون من 6.2 مليون في عام 2010 ليصل إلى 10.7 مليون بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الشباب الفلسطيني وخلال نفس الفترة من 0.858 مليون إلى 1.3 مليون، بزيادة قدرها حوالي 50٪. أما في اليمن فستكون الزيادة أكثر من 3 ملايين (حوالي 59٪)، بينما في السودان من المتوقع أن تصل إلى 12.7 مليون، بزيادة قدرها 4.1 مليون...

ويستوجب هذا التحول في التركيبة السكانية الذي يغلب عليه الطابع الشبابي تفاعلات على مستويات اجتماعية وسياسية واقتصادية، أولها يتمثل في توفير مستويات إدماج لائقة لفئات عريضة من الشباب من خلال التعليم وتكوين المهارات ومنح الفرص الاقتصادية التي تفتح الأفق نحو مستويات معيشة مرضية. لكن رغم سعي عدد من الدول العربية منذ السبعينيات إلى تلبية الاحتياجات التعليمية، وبعض أشكال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن أغلبها لم يوفق كثيراً في تلبية احتياجاتهم المتغيرة، في ظل غياب سياسات تدعم الدور التنموي للشباب، مما أدى إلى تزايد مشاعر التهميش وحتى الإقصاء. وهذا أمر يختلف تماماً عندما نقارن تأثير وزن الشباب في حالة دول شرق آسيا، التي عرفت تحولاً في تركيبها العمرية تمثل في تواجد أعداد كبيرة من هذه الفئة العمرية حيث تم توظيف هذه التحولات من خلال التعاطي الإيجابي مع نقلتها الديمغرافية، حتى حققت ما اتفق على تسميته «المعجزة الآسيوية». ويستند نجاح هذا النموذج التنموي على التوظيف الأمثل لفوائد مؤهلات الشباب، عبر التركيز على تنمية الموارد البشرية وتطوير قدراتها التوظيفية ورفع مستويات الادخار والاستثمار لبلوغ معدلات نمو اقتصادي استثنائية وارتفاع كبير في مستويات دخل الأفراد.

جدول 2 مؤشرات ديمغرافية مختارة من خلال رصد أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية دول مجلس التعاون الخليجي

البلد	مجموع السكان بالملايين	المعدل السنوي المتوسط للتغير السكاني (نسبة مئوية) 2015-2020	السكان في سن 10 - 24 عام نسبة مئوية 2020	معدل الخصوبة الكلي لكل امرأة 2020	صافي معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي نسبة مئوية 2018	صافي معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي نسبة مئوية 2018
					ذكر	أنثى
دولة قطر	2,9	2,3	16,2	1,8	97	96
مملكة البحرين	1,7	4,3	16,1	1,9	99	87
دولة الكويت	6	4,2	19	2,0	84	85
المملكة العربية السعودية	34,8	1,9	20,7	2,2	99	86
الإمارات العربية المتحدة	9,9	1,3	15,8	1,4	92	95
سلطنة عمان	5,1	5,8	16,8	2,8	98	99

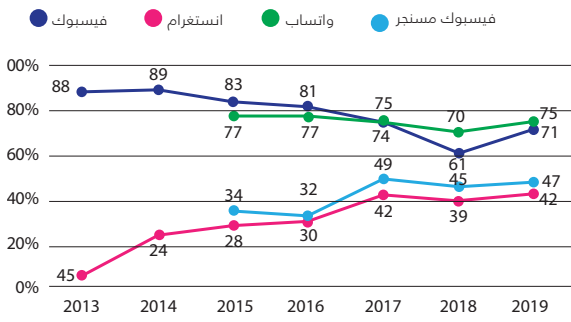
المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان. تقرير حالة سكان العالم 2020

(5) يوسف كبراج. - «هل تقود الثورة الديمغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟» عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 3، المجلد الأول، شتاء 2013، الدوحة، ص. 14

- تسجيل 10 832 000 تخريدة على تويتر، أي أكثر من ثلاثة أضعاف محتوى جميع الصحف العربية المطبوعة كل يوم.
- احتساب 37095955 مستخدم لـ Facebook لاتزيد أعمارهم عن 30 عامًا، أي أكثر من أربعة أضعاف إجمالي عدد الطلاب المسجلين في الجامعات.

وتشير هذه البيانات كذلك بأن تقنيات الاتصالات الرقمية خاصة وسائل التواصل الاجتماعي تساهم في توسيع قدرات التعبير لدى الأفراد والجماعات العربية من الشباب ومنحهم خيارات أكثر في التعامل مع المجتمع. كما يساعد حسن استخدام المنصات الاجتماعية في الفضاء العربي العام على تغيير قواعد التواصل بشكل واضح؛ خاصة الانتقال من الفضاء الوطني إلى الفضاء المعيارى العالمي.

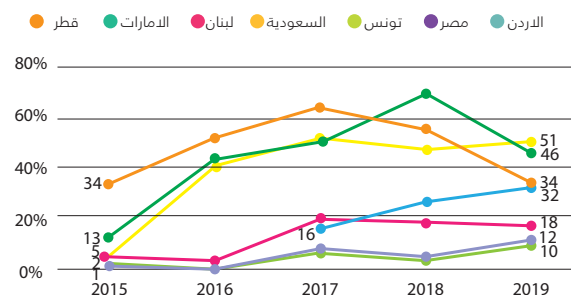
شكل 4: استعمال فيس بوك



المصدر: <http://www.mideastmedia.org/survey/2019/chapter/social-media>

وإذا كانت العولمة غالباً ما توصف بأنها مورد إيجابي للهويات الجماعية العابرة للحدود، فإنها تعتبر كذلك تجديدا للهويات الوطنية... يوجد أكثر من 45 مليون مستخدم للإنترنت في 16 دولة من المنطقة العربية، في حين أن استخدامات هذه الأداة تنمو بسرعة فيما يتعلق بالشبكات الاجتماعية، حيث يتزايد عدد المستخدمين باستمرار أيضاً: أكثر من 17 مليون مستخدم في العالم العربي و 5 ملايين في مصر وحدها. يفسر هذا الحماس إدخال اللغة العربية على Twitter منذ عام 2011 إلى جانب اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

شكل 5: استعمال سناب شات



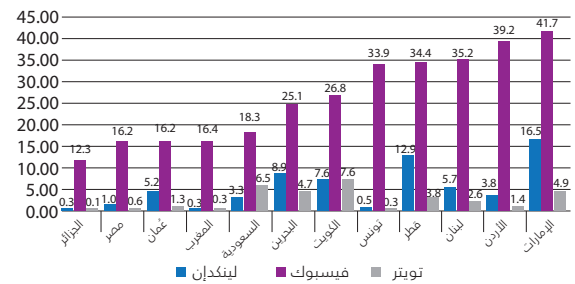
المصدر: <http://www.mideastmedia.org/survey/2019/chapter/social-media>

لهذه الأسباب، تبدو قضايا الشباب أولوية سياسية أو اجتماعية على جدول أعمال دول المنطقة العربية. خاصة بعد اندلاع الحركات الاحتجاجية في أواخر 2010 التي تولدت عن أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية مزرية تتميز بانسداد الأفق أمام هذه الفئة الاجتماعية وتراجع مؤشرات التنمية، والعلوم، والحقوق، وأوضاع المرأة في أغلب البلدان العربية.

الشباب العربي و ديناميات العولمة

تتأثر ثقافة فئة الشباب في الدول العربية بتاريخ وتقاليد المنطقة، كما تظل الثقافة العربية غنية بتعدد أشكالها وموروثها الحضاري، مما يسمح لها بالانفتاح على ثقافة العولمة الحديثة. وتتلقى المجتمعات العربية عموماً العديد من العوامل المؤثرة في مكونات هذه المجتمعات التي تمر بمرحلة تطور ملحوظ يشمل الأسرة، والمرأة، والثقافة، والهوية، والعلاقات مع الفضاء العام والخاص. وتكمن إحدى نتائج العولمة على وضع فئة الشباب مثلاً في تنويع مصادر القيم، التي لم تعد محلية فقط، بل متنوعة، وأحياناً غير متجانسة، ومستوردة ومتضاربة، وبالتالي فإن هذه التأثيرات تعمل خارج أي وساطة (من الأب، أو الأم، أو الأسرة، أو المعلم) ويرجع ذلك بالأساس إلى سهولة وحرية الوصول إلى المعلومات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية التي تعزز استقلالية الفرد وتنوع القيم غير المتجانسة.

شكل 3: استعمال وسائل التواصل الاجتماعي في بعض الدول العربية



المصدر: Discover Digital Arabia 2013

من خلال قراءة الشكل الرامز إلى استعمال وسائل التواصل الاجتماعي في البلدان العربية، نستخلص بعض الملاحظات:

- القيام ب 100 مليون عملية بحث على منصة Google، أي ما يعادل 70000 يوم من البحث من أجل المعرفة ؛
- تسجيل 36000 مستخدم جديد على Facebook، أي أكثر من عدد المواليد اليوميين في المنطقة ؛ وبعد Facebook الأكثر شعبية لأنه سجل 156 مليون مستخدم في عام 2017، مقابل 115 مليون في عام 2016 ؛
- تحميل ما يعادل 60 يوماً من مقاطع الفيديو على YouTube، وهي تقريباً نفس مدة المحتوى الذي تبثه القنوات التلفزيونية الرئيسية في المنطقة العربية ؛

تمكين الشباب في دولة قطر

يشكل الشباب في الفئة العمرية 15-24 حوالي 14% من إجمالي سكان قطر، البالغ عددهم 2749215 نسمة عام 2020. وتركز استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2018-2022) على دور الشباب في التنمية حيث أن الهدف الرئيسي هو الارتقاء النوعي بتعليم وتدريب الشباب بما ينمي قدراتهم ويوسع من فرص مشاركتهم المستقبلية. كما تشكل الرؤية الوطنية القطرية 2030 إطاراً للانتقال بالدولة إلى اقتصاد المعرفة المتنوع والمنافس يعتمد على استخدام الأفكار بدلاً من القدرات البدنية وعلى تطبيق التكنولوجيا بدلاً من تحويل المواد الخام أو توظيف اليد العاملة غير الماهرة، وهو ما يهدف إلى بناء قدرات الشباب القطري والاستفادة منه.

حيث تولي الاستراتيجية أهمية بالغة لمختلف قضايا الشباب، كما تهتم كذلك برصد بعض الإشكاليات الجديدة التي تخص الشباب والتي ترتبط بقضايا التمكين والمشاركة. يضاف إلى ذلك أنها ترصد مختلف تحولات الشباب وتوجهاتهم المجتمعية المستقبلية كتكوين الأسرة، والزواج، ونمط الحياة، والمسؤولية، والعمل، والمشاركة المجتمعية والاقتصادية، والمساهمة في المواعيد الوطنية ككأس العالم 2022، من ضمن القضايا الهامة التي يطرحها الشباب في دولة قطر.

أما فيما يتعلق باحتياجات الشباب فإنها تشمل كل ما يتعلق بتسهيل دورة الحياة من تعليم أساسي وعالي رفيع الجودة وتدريب متخصص، وتوفير فرص بحثية، وتمكين متعدد المجالات والتخصصات بالإضافة إلى مختلف مجالات المشاركة المجتمعية. ويمكن معرفة التطور الحاصل عن طريق عرض بعض القطاعات الحيوية ذات الصلة بإدماج الشباب كالتعليم والتدريب والشباب من خلال التركيز على أهم المؤشرات ذات الصلة.

الحالة التعليمية للشباب بعمر 15-24 سنة:

لقد نجح النظام التربوي القطري في رفع مستويات التحصيل العلمي والمعرفي لدى هذه الشريحة من الذكور والإناث على حد سواء، حيث أن التحصيل التعليمي لـ 98.6% من الشباب القطري بعمر (15-24) سنة هو من مستوى ابتدائية وما فوق.

وتجسيدا لتوجهات الدولة الداعمة لبناء نظام تعليمي يواكب المعايير العصرية، وباعتبار التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه وتسعى لنشره وتعميمه، تواصل المنظومة التعليمية القطرية تلبية الاحتياجات التعليمية الجديدة للأجيال الحالية من المواطنين والمقيمين على حد سواء. ويتجلى ذلك من خلال التوسع الكمي والمتعدد الجوانب والمجالات لمختلف مكونات المنظومة التعليمية القطرية بتنوع مراحلها والفئات الاجتماعية والسكانية المستهدفة، إضافة إلى الدعم المتزايد لقطاع التعليم، والذي ارتفع من نحو 4.4 مليار ريال قطري عام 2011 إلى 9.4 مليار ريال قطري عام 2017 (التقرير الإحصائي السنوي لوزارة التعليم والتعليم العالي 2018).

ونظراً للدور الحيوي الذي يلعبه التعليم العالي في تكوين القدرات الشبابية المتخصصة أولت الدولة هذا القطاع عناية خاصة تجسدت ملامحها من خلال التوسع المستمر لمختلف مكونات التعليم العالي. إذ سجل عدد الطلبة الملتحقين بمختلف مؤسسات

التعليم العالي تزايداً متواصلاً في العقود الأخيرة. فبعد أن كان عدد الطلبة في سبعينيات القرن الماضي لا يتجاوز بضعة آلاف، وصل عام 2017 إلى 31482، موزعين على مؤسسات تعليمية متنوعة.

المشاركة الاقتصادية للشباب بعمر 15-24 سنة:

تعمل الدولة على تأهيل الشباب وتوسيع مشاركتهم الاقتصادية من خلال تنفيذ العديد من البرامج من بينها برنامج «رواد العمل الشبابي» الذي يتم بصورة دورية لمدة ثلاث سنوات وذلك لتخريج قيادات شبابية مؤهل ومتمكنة تشارك في مجالات الحياة المختلفة على المستويات الثلاث (تخطيط، تنفيذ، تقييم)، وهكذا بلغت نسبة الشباب القطريين المنخرطين في مراكز الشباب 63.30% من إجمالي الشباب القطري الذي بلغ عدده 55960 عام 2017 (المصدر: تم احتساب هذا المؤشر من خلال البيانات التي وفرها فريق العمل، إضافة إلى البيانات التي تم الحصول عليها من وزارة التخطيط التنموي والإحصاء حول الشباب بعمر 15-24).

وعلاقة مع بناء مجتمع المعرفة والاستعانة بالشباب في هذا المجال، عملت دولة قطر على تطوير قطاع الاتصالات بشكل ملحوظ، وهو ما انعكس على تبوؤها مراتب متقدمة في المؤشرات عربياً ودولياً حيث احتلت المرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً في مؤشر قياس انتشار الإنترنت بين الأسر في الدول النامية بمعدل 98% خلال عام 2014 كما ورد في التقرير الصادر عن لجنة الاتحاد الدولي للاتصالات الخاصة باستخدام البرود باند من أجل التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة في عام 2015، ويتيح ذلك الفرصة لاستغلاله في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثقافية للدولة.

ويلاحظ تفاعل الشباب مع التطورات التكنولوجية حيث يمكن أن يشكل قاعدة انطلاق قوية لتحقيق الفائدة القصوى من استخدام التكنولوجيا المتطورة في خدمة التنمية، وترجع أهمية انخراط الشباب في كونهم محور الاهتمام بتعزيز الانتماء والمحافظة على الهوية الوطنية ويتأتى تأثير المجتمع والدور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات في عصر المعرفة في إيجاد إطار من الأفكار والمبادئ التي تشكل صيغة ملائمة يعتمد عليها شباب قطر لتحقيق إمكاناتهم، ومساعدتهم على اكتشاف دورهم وأدائه على أعلى مستوى من الكفاءة والفعالية، وتقديم الأسس المدروسة التي تمكنهم من اتخاذ ما هو ملائم ومناسب من القرارات خلال حياتهم اليومية.

دور قطاع الثقافة والرياضة في إدماج الشباب

وتعمل وزارة الثقافة والرياضة على تحفيز الشباب على ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة، وقد شكلت نسبة المشاركين في الأنشطة الرياضية العامة في قطر نسبة 52% من إجمالي السكان لاسيما الشباب. كما تنظم اللجنة الأولمبية القطرية منافسات رياضية لفائدة طلبة المدارس، بهدف ترسيخ ثقافة رياضية تدعو إلى ممارسة الرياضة من أجل الصحة والحياة وتوفير بيئة جاذبة للطلاب والطالبات بما يشجع على ممارسة الأنشطة البدنية ونشر الرياضة بمختلف أنواعها في مدارس الدولة.

كما تعمل وزارة الثقافة والرياضة على توفير بيئة حاضنة لطاقت

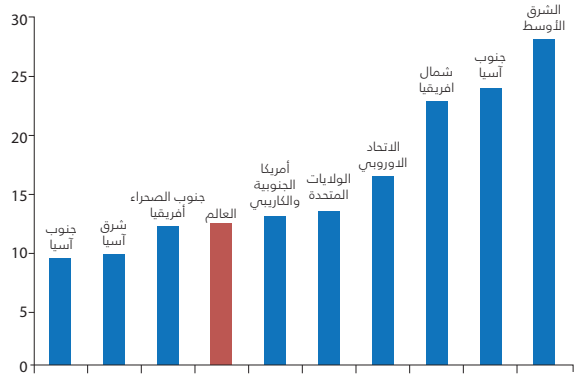
المعززة للهوية الوطنية حيث تضمنت: الأغاني والألعاب الحركية والألعاب والقصص والحكايات التراثية. وفي مجال المسرح، تم تنفيذ الموسم المسرحي الشبابي الأول من خلال «شبابنا على المسرح» بمشاركة 4 جامعات كما تم تقديم 5 عروض محلية علاوة على عروض من خارج دولة قطر.

كما أن الدولة تؤمن بأن الاستثمار في الشباب وتمكينهم من الانخراط في عمليات التنمية أمر حتمي وليس اختيار، وأن تمكينهم وتعزيز قدراتهم يستوجب العمل على توفير البيئة المحفزة لإبراز القدرات، وتفعيل دور الشباب في المجتمع حيث يتم تحفيز الشباب لتولي قيادة المراكز الشبابية من خلال انتخابات مباشرة من أعضاء الجمعية العمومية، وإشراكهم في صياغة الخطط الاستراتيجية لقطاع الثقافة والرياضة، وفي إعداد السياسة الوطنية للشباب، ويهدف ذلك إلى تحويل المراكز الشبابية إلى حاضنات لتبني مبادرات الشباب وتأمين فضاء للإبداع وتنمية الذات.

البطالة في صفوف الشباب.

علاوة على ذلك، فإن معدل البطالة لدى الإناث أعلى من الذكور، وهي سمة شائعة في معظم البلدان العربية: التي تسجل معدلات منخفضة لمشاركة المرأة بسوق العمل، حيث تشارك فعليا 13,2 في المئة فقط من الشابات في سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط، مقارنة بنسبة 46,5 في المئة من نظرائهن الذكور. وفي الدول المغاربية، تبلغ نسبة مشاركة الشابات 19,7 في المئة مقارنة بنسبة 46,8 في المئة للشبان. وتظهر بطالة الإناث بشكل أوضح في بعض البلدان مثل مصر وسوريا، حيث يبلغ معدل بطالة الشابات ضعف معدل الشبان.⁶ ويرجع ذلك لعدد من العوامل الاقتصادية والثقافية...

شكل 6: اتجاهات العمالة الشبابية في مختلف مناطق العالم



Sources: ILO's Global Employment Trends for Youth 2013 report. Regional data are from ILO's 2012 preliminary estimates

وانطلاقاً من تحليل المناخ الاقتصادي العام مع دخول فئة الشباب لسوق العمل، لا تزال بطالة هذه الفئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي الأعلى في العالم، حيث تصل إلى 28٪ في الشرق الأوسط

الشباب القطري لحشد قدراته في مشروع وطني ينقله إلى مصاف الدول المتقدمة والمتحضرة، جاعلاً من دولة قطر نموذجاً يحتذى به ومرسحاً لدورها الثقافي إقليمياً ودولياً، وذلك من خلال إرساء منظومة ثقافية تقود المجتمع إلى تأسيس نمط حضاري يعكس في تعاملات أفرادها مع بعضهم البعض في مختلف مناحي الحياة وتعزز من هويته الوطنية وتشمل النظرة لقيمة الوقت وأهمية الانتفاع به، وحب العلم والبحث والمعارف، والنظرة للعمل الصالح وأهمية إتقانه، النظرة للطبيعة وأهمية الحفاظ على المقدرات الطبيعية، النظرة للآخر المختلف واحترامه وتعزيز المواطنة كدافع للتقدم الحضاري والازدهار.

وفي هذا الصدد تم في سنة 2019 مثلاً، تنفيذ برنامج يتضمن خطة تحتوي على 36 نشاطاً تستهدف 11 منها فئة الناشئة أي بنسبة (31%) و 14 فئة الشباب بنسبة (38%) و 11 فئة المجتمع بنسبة (31%) كما تنوعت الوسائل المستخدمة في إيصال الرسائل

الانتقال الديمغرافي وتطور سوق العمل

تنعكس المرحلة المبكرة من الانتقال الديموغرافي في العالم العربي على شكل زيادة مطردة في عدد السكان في سن العمل: حيث ارتفعت حصة هؤلاء السكان (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64) من 51٪ في عام 1970 إلى 62.45٪ في عام 2010، ومن المتوقع أن تبلغ الذروة 66٪ بحلول عام 2040. وتمثل هذه الزيادة إحدى أعلى المعدلات في العالم (أكثر من 3٪ سنوياً).

وتقدر منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة معدل البطالة لدى الشباب العربي (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) بنسبة 24٪ بين عامي 2005-2011 (أكثر من ضعف المعدل العالمي المقدر بـ 11.9٪). تمثل هذه الفئة العمرية نفسها أكثر من 50٪ من إجمالي سكان البلدان العربية العاطلين عن العمل. كما تتجاوز معدلات البطالة هذه النسبة في بعض دول مثل تونس ومصر (31٪ و 34٪ على التوالي). لكن أعلى معدل بطالة يسجل في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين، حيث يصل إلى أكثر من 40 في المائة، في حين أن العراق هو البلد العربي الآخر الذي يبلغ معدل البطالة فيه 43.5 في المائة.

تتميز هذه البطالة بتزايد أعداد الشباب الذين يصلون لأول مرة إلى سوق العمل، وهي تؤثر بشكل رئيسي ولكن ليس حصرياً على الباحثين عن عمل من ذوي المؤهلات المهنية الصغيرة والشابات. ولكن منذ ثمانينات القرن الماضي فهي تشمل كذلك خريجي النظام الجامعي. لأن النظام التعليمي الحالي يواصل «إنتاج» الخريجين الذين يفترضون إلى المهارات والخبرات الضرورية للاندماج بسهولة في أسواق العمل؛ في حين أن سوق العمل نفسه يعوقه في بعض الأحيان ضعف الأداء. و نتيجة لذلك ظهرت في العالم العربي (وخاصة في شمال أفريقيا) مفارقة في ارتفاع مستويات التعليم مع

جدول 3 معدل بطالة الشباب حسب الدولة، 2019

الدولة	ذكور	إناث	المجموع
الجزائر	27,6	47,9	30,8
البحرين	2,2	13,5	5,3
جزر القمر	9,5	7,4	8,5
جيبوتي	20,4	22,1	21,3
مصر	27,1	44,1	32,4
العراق	15,1	30,1	16,5
الأردن	32,5	54,6	36,7
الكويت	8,5	34,1	14,4
لبنان	15,9	21,3	17,6
ليبيا	36,4	56,9	42,0
موريتانيا	15,1	17,9	16,0
المغرب	21,8	22,5	21,9
عمان	5,6	27,7	8,4
فلسطين	40,1	71,0	45,9
قطر	0,3	2,7	0,6
العربية السعودية	20,3	43,6	25,5
السودان	20,7	43,7	27,0
الصومال	24,3	27,2	24,9
سوريا	16,1	41,1	19,6
تونس	33,9	36,8	34,8
الإمارات	6,3	12,7	7,6
اليمن	22,7	30,7	23,4
المنطقة العربية	22,5	38,2	26,1

المصدر: (modeller ILO estimate) <https://data.worldbank.org/indicators/SL.UEM.1524.ZS> (24-World Development Indicators Database, 2019.- Unemployment, youth total (percentage of total labour force aged 15+))

العربية السعودية ...

ولمواجهة صعوبات الاندماج الاجتماعي والمهني، يعتمد العديد من الشباب العربي إلى الهجرة. ولقد أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (2013) المنعقد في القاهرة على أن المنطقة العربية تسجل أعلى معدلات التنقل البشري في العالم. وتمثل الهجرة (عبر الحدود أو الزواج الداخلي)، بالإضافة إلى الهجرة الموسمية، إحدى الخصائص الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية الرئيسية للبلدان العربية، علاوة على الهجرة القسرية وأثرها من جراء النزاعات والحروب خاصة بعد عام 2010، و «هجرة الكفاءات» المرتبطة بمعدل المغتربين في دول المهجر.

و 25٪ في شمال إفريقيا. وبالتالي، فإن العوامل الديموغرافية التي تؤدي إلى البطالة الجماعية هي واحدة من أهم القضايا في جميع أنحاء المنطقة العربية. وقد أدى ارتفاع معدل البطالة إلى تفاقم ظروف الانتقال من مرحلة المراهقة إلى مرحلة البلوغ، وهو ما يوضح صعوبة تحقيق العوائد الديموغرافية في المراحل الراهنة، وضعف مستويات الإدماج المتاحة لهذه الفئات في سوق العمل. ويعزى وضع البطالة في بعض الأحيان إلى نسبة النمو الاقتصادي المتواضعة وإلى التعليم المنخفض المهارات وعدم ملائمة التعليم و متطلبات سوق العمل الذي يبدي حاجيات محددة للعمالة الماهرة والمهارات رفيعة المستوى. وهي اختلالات لا تقتصر على البلدان العربية ذات الموارد الضعيفة، ولكنها تؤثر على دول مثل المملكة

جدول 4 بعض المؤشرات المتعلقة بالمرأة ومعدل نشاط الإناث في بعض الدول العربية

الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	وفيات الأمهات	عدد وفيات الأمهات لكل 100 000 ولادة حية	المواليد لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و 19	نسبة النساء الحاصلين على تعليم ثانوي	نسبة النساء في البرلمانات
الدولة	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	وفيات الأمهات	عدد وفيات الأمهات لكل 100 000 ولادة حية	المواليد لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و 19	نسبة النساء الحاصلين على تعليم ثانوي	نسبة النساء في البرلمانات
الجزائر	0.429	94	140	10.6	34.1	25.7
مصر	0.565	135	33	51.9	54.5	2.2
موريتانيا	0.626	147	602	78.6	11.1	22.2
المغرب	0.494	113	121	31.7	25.7	15.7
السودان	0.575	140	311	74	13.7	31
تونس	0.289	58	62	6.8	37.5	31.3

UNDP, Gender Inequality index, New York, 2016 <http://hdr.undp.org/en/composite/GII>

من تداعيات الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا على السكان في البلدان العربية

للإصابة بالوباء وتأثراً بتعطيل عدد من النظم الصحية لتقديم الخدمات الأساسية وتعطل سلسلة الإمدادات وفقدان الوظائف وانتشار العنف المنزلي ...

وتتجلى بعض التأثيرات السلبية المباشرة على السكان الناتجة عن تفشي هذا المرض من خلال بعض الأمثلة:

- الضغط على الخدمات الطبية المقدمة من طرف المؤسسات والمراكز الصحية.
- تأجيل المواعيد الطبية المقدمة سالفاً.
- تأثر قطاعات طبية مثل خدمات الأسنان ومراكز التأهيل والعلاج الطبيعي وعيادات الصحة النفسية.
- تزايد مستويات إجهاد الأسر.
- اضطراب خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، زيارات الطبيب لمتابعة تطور الحمل في العديد من المراكز
- انخفاض دخل الأسر المعيشية وإجبار كثير من الأسر على تقليص نفقاتها الصحية والغذائية الأساسية، وهو ما يؤثر بصفة خاصة على الأطفال والنساء الحوامل والأمهات المرضعات.
- تراجع معدلات النمو والإنتاج، وتفاقم الضغوط المالية من خلال الكساد، وتراجع الصادرات والتحويلات المالية وتفاقم البطالة.

ومن المتوقع أن تستمر هذه الآثار لعدة سنوات أخرى خاصة أن هذا الوباء يأتي في الوقت الذي تعمل فيه معظم الدول العربية لتحقيق العائد الديموغرافي والاستثمار في الشباب، وهو ما يبرز بوضوح مدى أهمية معالجة قضايا السكان خلال ظهور الأزمات بصفة عامة، ووبرمجة الدراسات حول تداعيات هذا الوباء على مختلف فئات السكان وترتيب الأولويات من خلال تعزيز الاستجابة وتبني استراتيجيات هادفة لمواجهة التحديات الناتجة عن الجائحة في الدول العربية.

لقد خلقت جائحة كورونا مجموعة من التحديات التي تهدد صحة السكان في العالم. ومع استمرار هذه الأزمة وما يشهده العالم من جهود للتعايش معها وما نتج عن ذلك من قيود مفروضة على حرية تنقل الأشخاص، واحتمالات حدوث ركود اقتصادي عالمي طويل الأمد، وتحديات صحية واجتماعية واقتصادية وتربوية أثرت على مختلف الفئات السكانية، يحتمل أن تؤثر هذه الجائحة في تطور بعض المؤشرات الديمغرافية بعلاقة مع بعض الفئات السكانية كالمرأة والطفل وكبار السن وذوو الإعاقة.

فيحسب تقرير التنمية المستدامة 2020 الأخير، الصادر عن هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، فإن الوباء سيقوّص إمكانية تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة؛ وسوف يهيم ذلك بالخصوص بعض الدول العربية التي تسجل أعلى مستويات فوارق في الدخل في العالم، ورعاية صحية متدنية، وتعليماً غير جيد، ومستويات عالية من البطالة ومن عدم المساواة بين الجنسين.. وهو ما يزيد من صعوبة تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 بالنسبة إلى الكثير من هذه الدول.

وقد تم اكتشاف أول حالات كوفيد 19 في المنطقة العربية بتاريخ 29 يناير 2020 كما أبلغت جميع الدول العربية عن وجود حالات إصابة بها بحلول 30 يونيو 2020 وصلت في 14 يوليو إلى 781919 حالة و13544 حالة وفاة مع تباين بين الدول (علماً بأن الأرقام قد لا تعكس المدى الحقيقي لتطور العدوى بهذا المرض). كما اتضح التصاعد في انتشار الوباء وزيادة أعداد الحالات خاصة في الدول التي تواجه أنظمتها الصحية تحديات كبرى في التصدي للمرض والسيطرة عليه.

وأظهر انتشار الجائحة تحدياً كبيراً وتداعيات غير متكافئة أثرت بالخصوص على الفئات الأكثر هشاشة مثل السيدات والأطفال وكبار السن والعمالة غير المنتظمة في العديد من الدول العربية. كما أن هذه الفئات لأسباب مباشرة أو غير مباشرة أكثر عرضة

خاتمة

لقد سلطت العديد من الأبحاث الضوء على التحول الديمغرافي في العالم العربي مع توضيح إيقاعاته المختلفة بين البلدان المعنية، وبالنظر عموماً إلى أهم المؤشرات الدالة على الانتقال الديمغرافي من تغيرات في مستويات الخصوبة وفي الحياة الأسرية، يتجلى بكل وضوح وزن فئة الشباب ومكانته في المجتمعات العربية أكثر من أي وقت مضى، وهو ما سيزيد، في الأفق القريب من حصة السكان النشطين، وبالتالي يستوجب الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الشباب في قطاعات عديدة كالتعليم والتدريب والصحة والرياضة والثقافة والإدماج في عملية التنمية. وهو ما يستدعي بلورة سياسات عامة تخص الشباب من خلال مجموعة من الإجراءات والمبادرات بهدف الحصول على تحسين الظروف المعيشية لهذه الفئة الاجتماعية. وتعتبر العديد من الدراسات أن التواجد الملحوظ لفئة الشباب نعمة وفرصة قد لا تعوض، خاصة وأن هذه الفئة تحظى بمستوى تعليم وتدريب أفضل من كبار السن، ثم أنها ترتبط أكثر بممارسات التواصل الاجتماعي وإنها مجهزة بشكل أفضل للمساهمة في تنمية بلدانهم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن عدة أسباب تحفز المبادرات لصالح هذه الفئة:

- المجتمعات العربية تمر بمرحلة انتقالية وأنها تتغير بوتيرة ثابتة محافظة على قيمها وأساليب حياتها، وهو ما ينعكس من خلال سلوك الشباب، وقد يكون هذا الانتقال فرصة حقيقية في حال اعتماد مستقبل المنطقة بشكل أساسي على تحويل العائد الديمغرافي إلى فائض إنتاجي. ومع ذلك، فإن قضية إشراك الشباب تحظى باهتمام متباين في مختلف البلدان العربية كما أن التحديات

التي يواجهونها هي غير مسبقة.

- تتيح النافذة الديموغرافية بشكل مباشر فرص التحول الناجح نحو بناء الاندماج الاجتماعي للشباب، وهذا يتطلب بذل جهود من حيث جودة التعليم والتدريب والتوجيه والرياضة والترفيه والتوظيف وتعزيز المساواة بين الجنسين.
- يستدعي ذلك بلورة سياسات وطنية تخص الشباب وتعكس نهجاً متكاملًا ومتناسكاً لعدة قطاعات، وتكون متعددة الاختصاصات وشاملة ومشتركة بين الوزارات والهيئات وتضع المجالات الأولية لتدخل السياسات كأساس لوضع مشاريع محددة، إذ في غياب إطار سياسة متماسكة، ستستمر البرامج المعنية بالشباب في العمل بشكل رئيسي في قطاعات منفصلة.
- ويتضمن وضع السياسات سن الأطر القانونية من أجل تنفيذ السياسات واستعراض الهياكل المؤسسية والمساعدة على رصد وضمان الموارد المالية والبشرية والمعرفية لتنفيذها.
- منذ سنة 2011، أصبح الانتقال الديمغرافي مرادفاً لأحد التحديات الهامة ولمرحلة تبشر بفترة حاسمة حيث تشكل قضايا الشباب أولوية اجتماعية كما تسعى جميع الدول العربية إلى تلبية الاحتياجات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب. ويبقى تشجيع الاستثمار في قطاعات ذات إمكانات نمو ومفتوحة لعمالة الشباب كقطاع السياحة والرياضة والثقافة والمعاملات المالية أو خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع المبادرات الخاصة بالشباب إحدى المبادرات الهادفة إلى تمكين الشباب.

حوار مع سعادة الدكتور إبراهيم بن صالح بن خليفة النعيمي وكيل وزارة التعليم والتعليم العالي (الجزء الثاني)



سؤال: هناك من يعتبر أن التعليم الإلكتروني هو المستقبل لكونه لغة العالم اليوم، ولأنه من أرقى أنواع التعليم في عصرنا هذا، حدثونا عن جهود وزاراتكم الموقرة لتوطين هذا النوع من التعليم في المنظومة التعليمية القطرية .

تحقيقاً لرؤية قطر 2030 في مجال التنمية البشرية، ولتحقيق الريادة في حقل التعليم والوصول لمخرجات تعليمية قادرة على مواجهة تحديات مرحلة التعليم الجامعي وسوق العمل، اهتمت وزارة التعليم والتعليم العالي بالتعليم الإلكتروني وأدواته، حيث يعد وسيلة لإيصال المعرفة وتحقيق الأهداف المنشودة من التعليم، وجعل الطالب مستعداً لمواجهة متطلبات الحياة العملية بأشكالها كافة والتي أصبحت تعتمد بشكل أو بآخر على تكنولوجيا المعلومات وطبيعتها المتغيرة بسرعة.

ولتحقيق هذا الهدف تم إنشاء قسم التعليم الإلكتروني التابع لإدارة المناهج الدراسية ومصادر التعلم والذي يهتم بتوظيف أدوات تكنولوجيا أمنة ومرنة وعالية الجودة ومواكبة للعصر، لتوفير بيئة تعليمية تمكن عناصر العملية التعليمية من تعزيز الخبرات والمهارات التربوية والتعليمية، وتساعد على التواصل، وتحفز على الإبداع والبحث والتعلم الذاتي.

مشاريع التعليم الإلكتروني

• **نظام إدارة التعلم:** هو نظام يتيح التواصل بين أطراف العملية التعليمية (المعلم والطالب وولي الأمر والإدارة المدرسية والموجه التربوي)؛ بهدف رفع كفاءة التعليم وجودته؛ وبذلك يكون لكل مدرسة منصتها التعليمية الخاصة بها على الإنترنت؛ حيث يستطيع كل طرف الدخول إليه من خلال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به.

• **الأجهزة اللوحية:** مشروع يعتمد على تفعيل الأجهزة اللوحية داخل المدارس وذلك من خلال المعمل المتنقل والمعمل الثابت.

• **الدروس المصورة:** مجموعة من الدروس التعليمية المصورة الرقمية المرتبطة بمعايير المناهج القطرية من الصف الثالث الابتدائي إلى الصف الثاني عشر وهذه الدروس المصورة مرفوعة على قناة وزارة التعليم والتعليم العالي على موقع YouTube.

• **أجهزة العرض التفاعلية:** مشروع يهدف إلى توفير أجهزة عرض تفاعلية في جميع صفوف المدارس الحكومية وذلك لإنشاء العملية التعليمية ومواكبة التقدم؛ حيث يمكن من خلال البرامج والأدوات الخاصة بها تحضير الدروس المختلفة

وتقديمها بطريقة مشوقة.

• **المحتوى الإلكتروني:** مجموعة من المصادر الرقمية الموثوقة وسهلة الوصول والتي تشجع على المشاركة والتفاعل والتعلم الذاتي.

• **التربية الرقمية:** مشروع مشترك بين وزارتي التعليم والتعليم العالي ووزارة المواصلات والاتصالات يهدف إلى رفع وعي جمهور المستخدمين (تربويين وطلبة وأولياء أمور) بقضايا السلامة على الإنترنت، وذلك من خلال بوابة حصين وموقع Safe Space.

• **موقع تمرين:** برنامج أعدته اللجنة العليا للمشاريع والإرث بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم العالي.

• **مجتمع مايكروسوفت التعليمي:** مشروع يهدف إلى الاستفادة من حزمة برمجيات مايكروسوفت ومهارات القرن الواحد والعشرين في التعليم، وإعداد كوادر تعليمية ماهرة ومواكبة لمتطلبات العصر.

وعليه قام قسم التعليم الإلكتروني بإدارة المناهج الدراسية ومصادر التعلم في وزارة التعليم والتعليم العالي بتعميم دليل إرشادي سنوي للمدارس؛ بهدف إلى توضيح آلية تطبيق مشاريع التعليم الإلكتروني في المدارس الحكومية، وإرسال خطة إجرائية سنوية للمدارس لضمان تحقيق أهداف التعليم الإلكتروني على أكمل وجه.



أهداف مشاريع التعليم الإلكتروني

- تحقيق رؤية قطر 2030م في مجال التنمية البشرية.
- تنمية الاتجاه الإيجابي ورفع الوعي في المجتمع نحو تكنولوجيا المعلومات وأثرها في عملية التعليم والتعلم.
- تحقيق الريادة في النظام التعليمي؛ وذلك برفع كفاءة التعليم وجودته.
- تحقيق أهداف الإطار العام للمنهج التعليمي الوطني لدولة قطر.
- دمج التكنولوجيا في التعليم وتحقيق التكامل بين المواد الدراسية.
- الوصول إلى مخرجات تعليمية قادرة على مواجهة تحديات مرحلة التعليم الجامعي وسوق العمل.
- إيجاد بيئة تعليمية مشوقة تزيد من دافعية الطلبة وتشجعهم على الإبداع.
- تمكين الطلبة من عملية التعلم، في أي وقت ومكان، وبالكيفية التي تناسب قدراتهم.
- تنمية روح الاستقلالية والاعتماد على النفس لدى الطلبة، مما يعزز عندهم مهارات البحث والتعلم الذاتي.
- تمكين المعلم من أداء عمله بكفاءة وإبداع؛ وذلك بإتاحة طرائق تدريسية تشبع احتياجات الطلبة وتوقعاتهم المتنوعة.
- زيادة التواصل بين أطراف المنظومة التعليمية.

الضعف، كما تساعدهم في تطوير المهارات وتحسين المستوى الأكاديمي لهم وتذليل الصعوبات الذين يعانون من عسر القراءة والكتابة، أو صعوبات التعلم، أو اضطرابات في النطق أو اللغة، والإعاقات الجسدية، وضعف البصر، وأيضا الطلبة الذين يعانون من اضطراب التوحد وغيرها من المعوقات التعلم والتعليم .

كما أن استخدام التكنولوجيا لطلبة ذوي اضطرابات التوحد يساعدهم في التعبير عن أنفسهم وتطوير مستوى التواصل والتفاعل الاجتماعي مع الآخرين وأيضا لدعم أدائهم الأكاديمي ورفع مستوى ثقتهم بأنفسهم وتعديل السلوك غير مرغوب بهم كما تكشف عن نقاط القوة والضعف لديهم. كما توفر وزارة التعليم والتعليم العالي أجهزة وبرامج داعمه لتعليم طلبة الإعاقة البصرية (ضعاف السمع والمكفوفين). كما تنوعت أدوات التكنولوجيا المساعدة التي تساعد طلبة ذوي الإعاقة السمعية في استيعاد بعض وظائف السمع وذلك للطلبة من ذوي ضعاف السمع وزايع القوقعة في المدارس الحكومية وكذلك الطلبة الذين يعانون من الصمم الكلي في مجمع التربية السمعية حيث تختلف المعينات السمعية في التصميم والحجم ومقدار التضخيم وسهولة التعامل وحجم الضبط التي تناسب كل على حسب احتياجه.

سؤال: يهدف الإصلاح التدريجي للخلل الحاصل في التركيبة السكانية، طرحت السياسة السكانية لدولة قطر-2017 2022 جملة من الحلول، أهمها دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقمنة والابتكار. وبما أن وزارة التعليم والتعليم العالي واحدة من الجهات الأساسية المعنية بدعم هذا التوجه، نرجو إطلاع القارئ الكريم على ما

أما بالنسبة للطلبة ذوي الإعاقة، تقوم وزارة التعليم والتعليم العالي بتزويد المدارس الحكومية بالأجهزة والبرامج الداعمة أكاديميا لذوي الإعاقة حيث أن التكنولوجيا المساعدة تلعب دور أساسيا في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وأثر كبير في تقليل تلك الفجوات والصعوبات بين المناهج الدراسية ونقاط



بجانب مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية للبنين إلى تقديم تعليم تخصصي عالي الجودة في مجال الصيرفة وإدارة الأعمال وتأهيل الكوادر البشرية ودمجها في القطاع الاقتصادي، بما في ذلك بناء جيل من الاقتصاديين القطريين والاقتصاديات القطريات يحقق لقطر التنافسية ويزود قطاع البنوك والشركات بكفاءات قطرية، وتعزيز الشراكة بين قطاع التعليم والقطاع المصرفي وصولاً لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

• التوجه في مناهج التعليم للتوسع في التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة.

يركز مفهوم اقتصاد المعرفة على العقل البشري وقدراته في إنتاج المعرفة واستيعابها، كذلك التمكن من تطبيقها واستخدامها على نحو مبدع لحل المشكلات، وتخيل طرائق جديدة لإجاز الأعمال، وبالتالي الانتقال من ماذا يتعلم الطلبة (المحتوى) إلى كيف يتعلم الطلبة (معارف، مهارات، قيم واتجاهات)، من أجل تعزيز الكفايات، ولقد قامت وزارة التعليم والتعليم العالي في دولة قطر بتطوير نظام تعليمي استجابة للأهداف التي وضعتها استراتيجية قطاع التعليم والتدريب 2011-2016 والتي تم إعدادها لتحقيق رؤية قطر 2030، ويأتي الإطار العام للمنهج التعليمي الوطني كمرجعية مركزية لصناعة القرارات جميعها المختلفة بالمناهج الدراسية، ومطوري الكتب الدراسية والمواد التعليمية ومعلميها، حيث يرسم هذا الإطار العام للمناهج القيم والغايات والمبادئ ونتائج التعلم المتوقعة في سياق المواد الدراسية المختلفة، وتعتبر الكفايات مكون أساسي من مكونات الإطار العام للمناهج الذي يسعى المنهج التعليمي إلى أن يحقق الطالب على مدى سنوات دراستهم مثل (المهارات الأكاديمية:

قامت به الوزارة في هذا المجال والجهود التي تبذلها على المستويات ذات الصلة التالية:

- تحديد التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة ووضع قوائم تفصيلية بهذه التخصصات.
- تثقيف المجتمع وتوعيته بأهمية التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة.
- التوجه في مناهج التعليم للتوسع في التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة.

• توجه المؤسسات التعليمية لابتعاث القطريين ومن في حكمهم للتخصص في اقتصاد المعرفة.

إن تطوير المسارات التعليمية واستحداث المسار التكنولوجي يساهم بشكل أفضل للالتحاق بتخصصات جامعية متميزة ذات صلة باحتياجات قطر المستقبلية في سوق العمل. وتوفير فرص ابتعاث لأفضل الجامعات العالمية بعد المرحلة الثانوية بمختلف التخصصات التي تحتاجها الدولة والتي تحددها إدارة القوى العاملة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية وهي الجهة المخولة بإقرار وتحديد احتياجات سوق العمل، كما تم تطوير المناهج التعليمية المقدمة للطلاب بشكل كبير لتراعي احتياجاتهم ولا تزال هناك حاجة لتطويرها بشكل أكبر لتوائم قدرات الطلاب ومدرّكاتهم ولاسيما بالتركيز على الجانب المهاري والتطبيقي منها مع الأخذ بعين الاعتبار ربط ذلك بالمعرفة.

وفي العام الأكاديمي 2015-2016، افتتحت وزارة التعليم والتعليم العالي مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية المستقلة للبنات بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، وتهدف مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية المستقلة للبنات

للإرشاد الطلابي مع ما تقوم به وزارة التنمية متمثلة بإدارة الابتعاث الحكومي في تنظم برنامج توعوي في المدارس متزامن مع الحملات التعريفية ببرنامج الابتعاث الحكومي الذي نظمتها الوزارة.

• تستند خطة الابتعاث السنوية وبالاتفاق مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية مع احتياجات سوق العمل وتتولى وزارة التعليم والتعليم العالي دوراً رئيساً في توجيه الطلاب وبدءاً من الصف العاشر نحو أهمية الالتحاق بهذه التخصصات كما خصصت وزارة التعليم والتعليم العالي حوافز مادية وغير مادية لتثقيف الطالب وتشجيعه على الالتحاق بهذه التخصصات لتعزيز فرص التميز وتزويد المجتمع بالفئات المستهدفة وفق خطة الابتعاث السنوية.

• ويتولى مكتب الإرشاد في وزارة التعليم والتعليم العالي دوراً هاماً في هذا الصدد من حيث توجيه الطلاب وذلك بالتعاون مع إدارة البعثات في وزارة التعليم والتعليم العالي وإدارة الابتعاث الحكومي في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية من خلال رصد الأعداد السنوية للمتقنين بهذه التخصصات وأهمية زيادة نسبة الالتحاق لمواءمة احتياجات الدولة المستقبلية. وحققت وزارة التعليم والتعليم العالي في هذا الصدد نتائج إيجابية غير أن الهدف مازال قائماً ومستمر من خلال خطة الابتعاث للسنوات القادمة لزيادة أعداد المؤهلين حيث من الملاحظ وفق الإحصاءات بأنه لم يتم تحقيق المطلوب من حيث الأعداد المطلوبة.

• وجاري التنسيق بين إدارة البعثات وإدارة الابتعاث الحكومي ممثلة في جهات العمل المختلفة في الدولة والمنضوية تحت برنامج الابتعاث الحكومي تكثيف اجتماعاتها مع المؤسسات التعليمية لاستحداث برامج تتناسب وخطة الدولة المستقبلية لدعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

• وتعمل إدارة معادلة الشهادات الدراسية الجامعية كجزء ومكون فاعل من مكونات وزار التعليم والتعليم العالي إذ تبذل قصارى جهدها في خدمة وطننا الحبيب قطر وبالقدر والإمكانات التي تسمح به لها طبيعة عملها وذلك بمشاركة الجهات والإدارات الأخرى سواء داخل الوزارة مثل إدارة البعثات وإدارة شؤون مؤسسات التعليم العالي أو في الوزارات الأخرى مثل وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية والوزارات الأخرى. ولكون إدارة معادلة الشهادات الدراسية الجامعية، و معها اللجنة الفنية لمعادلة الشهادات، تقوم بدراسة وتقييم الشهادات الدراسية الصادرة عن مؤسسات

الكفاية اللغوية، المهارات العقلية: حل المشكلات، المهارات الحياتية (التعاون والمشاركة).

لهذا حرص محتوى المناهج الوطنية على بناء الأنشطة والمواقف التعليمية المختلفة في المصادر التعليمية جميعها، في اكتساب الطالب الكفايات بشكل متدرج وبنائي، بحيث يتقنها الطالب في نهاية تعلمهم، وحرص المنهاج الوطني على اشتماله مهارات الحياة كأحد القضايا المشتركة، وبما يعزز مهارات القرن الحادي والعشرين باعتبارها متطلبات رئيسة لتمكن من مهارات اقتصاد المعرفة.

أما على صعيد التعليم العالي ومن منطلق أن دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة هو أحد أهداف برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 لتحقيق غاية التحكم في معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى الإصلاح التدريجي لاختلالات التركيبة السكانية، تمثلت آليات تحقيق هذا الهدف في تحديد التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة ووضع قوائم تفصيلية بهذه التخصصات، وتثقيف المجتمع وتوعيته بأهمية التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة، والتوجه في مناهج التعليم للتوسع في التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة وتوجه المؤسسات التعليمية لابتعاث القطريين ومن في حكمهم للتخصص في اقتصاد المعرفة.

• لتحقيق هدف دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة، تقوم وزارة التعليم والتعليم العالي دورياً باختيار أفضل الجامعات العالمية لابتعاث الطلاب القطريين للدراسة بها، وبالمقابل تقوم وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية متمثلة بإدارة الابتعاث الحكومي بإعداد خطة الابتعاث التي تشمل التخصصات التي يتم الابتعاث وفقها وتجدر الإشارة إلى أن خطة الابتعاث للعام 2019 قد شملت تخصصات مجالات الاقتصاد القائم على المعرفة التالية:

1. الزراعة وعلوم الغذاء
2. علوم الحياة الأساسية
3. العلوم البيولوجية
4. العلوم الطبية الحيوية والصيدلة
5. الطب السريري والعلوم الصحية
6. علوم الأرض والبيئة
7. الكيمياء
8. العلوم الهندسية
9. الرياضيات والإحصاء
10. الفيزياء وعلم الفلك
11. علوم الحاسوب

• تضافر جهود وزارة التعليم والتعليم العالي مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في تثقيف المجتمع وتوعيته بأهمية التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة من خلال أقسام متخصصة في وزارة التعليم والتعليم العالي

سؤال: حدثونا عن مساعي وزارة التعليم والتعليم العالي الهادفة إلى دمج التنمية المستدامة وقيمتها وممارستها في مناهج التعليم العام تحقيقاً لرؤية قطر الوطنية 2030، والتي تتناغم وتتماشى مع الأهداف التنموية للخطة الدولية للتنمية المستدامة 2030 بصفة عامة، وغايات وأهداف الهدف الرابع، الوارد في هذه الخطة، والمتعلق بالتعليم بصفة خاصة.

يسعى الهدف الرابع إلى ضمان حصول جميع الناس على التعليم الجيد وعلى فرص التعلم طوال الحياة. وهو يركز على اكتساب المهارات التأسيسية والمهارات الأعلى في جميع مراحل التعليم والتطور؛ وعلى توفير إمكانية الحصول على التعليم بصورة أكبر وأكثر إنصافاً في جميع المراحل، بالإضافة إلى التعليم والتدريب التقني والمهني؛ وعلى اكتساب المعارف والمهارات والقيم اللازمة للأداء الناجح والمساهمة في المجتمع.

وقد اهتمت الوزارة ممثلة بإدارة المناهج بتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم التقني والمهني. وتعالج بشكل جيد بعض التحولات التي سعى الهدف 4 إلى تعميمها. فهناك تركيز واضح على رصد التحصيل الدراسي واستخدام المعلومات لإحداث تغيير، وقد قامت الوزارة بتطوير المناهج وأصول التدريس إدراكاً لضرورة تنمية المهارات ذات الصلة بالتنمية المستدامة مشيرة إلى ذلك في المبادئ الأساسية للمناهج في الإطار العام للمنهج التعليمي في دولة قطر. حيث أكدت الوثيقة تعزيز ذلك من خلال تمكين الطالب من:

- فهم الحاجة إلى الموازنة بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة.
- فهم أهمية النظام البيئي للحياة.
- تقدير مسؤولياتهم نحو الأجيال القادمة.
- فهم أهمية تأطير الحداثة والمعاصرة ضمن القيم الثقافية المحلية.
- الإسهام الفاعل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما قامت الوزارة ببذل الجهود لتحقيق التعليم الشامل للجميع مجزأة في مبادرات خاصة بفئات محددة. ومبادرات تعليم الكبار التي تركز على فرص التعلم مدى الحياة المرتبطة بالتوظيف. حيث يدعم المنهج التعليمي العديد من قيم وممارسات التنمية المستدامة وتخدم أبعادها المختلفة في عدة مواد دراسية، فمثلاً على البعد البيئي يتدرج منهج الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات في تقديم مفاهيم إعادة التدوير والحفاظ على البيئة بدءاً من صفوف التعليم المبكر من خلال موضوع تأثير التكنولوجيا على البيئة والتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية وكذلك أنشطة ومشاريع متعددة تتضمن إنتاج مواد مرئية ومقروءة تزيد وعي المجتمع المدرسي بممارسات إعادة التدوير، بالإضافة إلى استخدام مفاهيم البرمجة للصف الحادي عشر في تصميم ذراع روبوتية تقوم بتصنيف النفايات

التعليم العالي والجامعات خارج الدولة وتطلع على مختلف المناهج والبرامج التي تطرحها تلك المؤسسات والجامعات وكذلك مدى الاعتماد الأكاديمي والتصنيف المحلي والدولي لكل مؤسسة أو جامعة فإن الإدارة تقوم بالتعاون مع الجهات المعنية وذلك من خلال ما يلي:

1. تقديم الرأي والمشورة فيما يخص أفضل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي تقدم البرامج ذات المستوى الرفيع في مختلف التخصصات ومنها التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة والتوصية بإدراج هذه الجامعات والمؤسسات في قوائم الوزارة سواء الخاصة بالابتعاث أو الدراسة على النفقة الخاصة.
2. تقديم الرأي والمشورة فيما يخص الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي تتأكد الإدارة من تدني مستواها أو عدم تلبيتها للشروط والمواصفات المطلوبة والتوصية بعدم إدراجها في قوائم الوزارة سواء الخاصة بالابتعاث أو الدراسة على النفقة الخاصة.
3. تقديم التوصية والرأي الفني لحذف أي جامعة من قوائم الوزارة سواء الخاصة بالابتعاث أو الدراسة على النفقة الخاصة في حال التأكد من مخالفة تلك الجامعة للقواعد والأعراف الأكاديمية أو في حال تدني مستواها عن المستوى الذي أهلها سابقاً لإدراجها في قوائم الوزارة.
4. تقديم البيانات والمعلومات الإحصائية للجهات المختصة عن الشهادات التي ترد إلى الإدارة سواء للمعادلة أو التصديق من حيث العدد والدرجة والتخصص والجامعات والدول الصادرة عنها تلك الشهادات وذلك لوضع الخطط الآتية والمستقبلية للدولة وموائمة ذلك مع الاحتياجات الفعلية لسمّة، العماء، بالهولة.



وتوزيعها في الحاويات المخصصة لها.

« تهدف دولة قطر إلى بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية العصرية ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم » - رؤية قطر الوطنية 2030. توضح هذه الوثيقة نموذج الإطار المرجعي للوصول الطلبة من ذوي الإعاقة للمنهج العام والذي استمدت عناصره من رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2011 - 2016 واستراتيجية قطاع التعليم والتدريب. ولقد تمت الاستعانة بالعديد من الوثائق المرجعية لبيدات تأسيس برامج التربية الخاصة في دولة قطر، وقد تم الاطلاع على أفضل المعايير الدولية في مجال دمج الطلبة من ذوي الإعاقة ولمسايرة أحدث البحوث والمعايير التقنية في التكنولوجيا المساعدة وقضايا حقوق الإنسان المرتبطة بالإعاقة والتعليم.

يعتبر الدمج رحلة ذات توجه واضح تهدف إلى تكافؤ الفرص لجميع الطلبة، ويعني الدمج أن الطلبة بمختلف الإعاقات لديهم القدرة على الوصول وبشكل متساوٍ إلى برامج رعاية الطلبة والمشاركة فيها بشكل فعال، حيث أنه عندما يكون الطلبة معًا كجزء من المجموعة فإنه يتم تعزيز نموهم وتعزيز المواقف الاجتماعية الإيجابية لديهم، وكذلك يحتاج جميع الطلبة إلى دعم لتقليل أو إزالة الحواجز حتى يتمكنوا من التعلم والاندماج بشكل كامل مع أقرانهم استناداً إلى مجموعة من الاستراتيجيات والتكيفات التي تتناسب مع الخصائص السلوكية والتربوية والتكيفية لكل طالب، والدمج الحقيقي هو أكثر من مجرد وجود طالب من ذوي إعاقة مع أقرانه، فهو يضمن المشاركة النشطة والفعالة ذات المغزى من قبل كل طالب في البرنامج اليومي ومع بعضهم البعض، ويستند ذلك إلى وجود اختلاف بالنسبة لكل طالب، واستناداً إلى القدرات الفردية والاحتياجات بناء على تقييم جميع الطلبة، والعمل على توفير الأصدقاء لهم للوصول بهم إلى مفهوم الانتماء لجماعة الأصدقاء والمجتمع.

عملت الدولة على تشكيل الإطار المرجعي الذي يهدف في بند التصميم الشامل واستراتيجيات الوصول لمناهج التعليم العام للطلبة من ذوي الإعاقة الإجراءات العملية التي قد تعين معلمي التعليم العام ومن يعملون معهم من أخصائيين ومعلمين للتربية الخاصة للتعرف على الخطوات العملية المتبعة لتحقيق الفرص المتساوية للطلبة من ذوي الإعاقة للاستفادة القصوى من مناهج التعليم العام، بما في ذلك آليات تكييف وتطوير المناهج، والاستراتيجيات التعليمية المقترحة، وأساليب التقييم المعدل، وأسلوب حفز الذات الموجه نحو الطلبة للمساهمة في تقليل تبعات المتابعة الفردية المستمرة للطلبة، كما سيتطرق لأساليب تفعيل التقنية كإجراء مساند لاكتساب المعرفة من مناهج التعليم العام وتنظيم البيئة الصفية بما يسهم بالتعلم من خلال مجتمعات المعرفة والأقران. وسيعمل الإطار على توضيح الدور الذي تلعبه الخطة التربوية الفردية في تطوير المناهج، والخطوات التي يتم في ضوءها تحديد إمكانية استفادة الطلبة من ذوي الإعاقة من مناهج التعليم العام، أو اتخاذ القرار بخصوص

اللجوء لمناهج بديلة لمناهج التعليم العام..

كما تؤكد وزارة التعليم والتعليم العالي ضمن خططها وبرامجها المختلفة على قضية التنمية المستدامة، وقد أكد الإطار العام للمناهج الذي يعد استجابة عملية لكل من رؤية قطر الوطنية واستراتيجية قطاع التعليم والتدريب على ذلك من خلال:

1. تضمين البيئة والاستدامة لتكون قضية مشتركة تتقاطع مع أكثر من مادة دراسية والتي نادى بها الإطار العام للمناهج.
2. تحديد مجموعة من المفاهيم التي ترتبط بالبيئة والاستدامة للاستعانة بها.
3. تضمين مصادر التعلم المختلفة موضوعات تعالج قضية البيئة والتنمية المستدامة في مناهج العلوم والدراسات الاجتماعية.
4. تضمين مصادر التعلم المختلفة مجموعة من القيم المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة.

فالتوسع في التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة والذي يعتبر الدليل لبناء معايير المناهج الدراسية بجميع أفرعها، وبالطبع يدرك الجميع أن معايير المناهج الدراسية هي أساس بناء مصادر التعلم المختلفة سواء كتاب الطالب أو كتب الأنشطة والتدريبات والتقويم ... وغيرها من المصادر، وكان هذا النهج واضحاً حتى في التوسع في المدارس التخصصية كال تقنية والعلوم والتكنولوجيا والعلوم المصرفية علاوة على مصادر التعلم المختلفة في التعليم العام وهذا واضح في مواد التربية الإسلامية والعلوم واللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات وغيرها أيضاً تم استحداث مواد دراسية تعزز هذا التوجه مثل مادة المهارات الحياتية والبحثية والقائمة تطول وأيضاً لم يتم إغفال ذلك في الأنشطة غير المنهجية والمشاركات والمسابقات المحلية والإقليمية والدولية وكان آخرها استضافة دولة قطر للمسابقة الدولية لأولمبياد العلوم للناشئين ومسابقات التميز العلمي ومسابقات الروبوت والتكنولوجيا والمسابقات العلمية التخصصية كمسابقة QSTEM 2020 للرياضيات والقائمة تطول. كما تم كذلك استحداث معايير جديدة لمادة الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات وتجديد مصادر التعلم وإثرائها بمواضيع متعلقة بالبحث والابتكار والتكنولوجيا الصاعدة، والتي تدعم الطالب خلال سنوات الدراسة بمعارف ومهارات في مجال الاتصالات والمعلومات والتي تعد من أهم أدوات اقتصاد المعرفة والتي تكسب الطالب القدرة على التعلم مدى الحياة، وتبقيه على اطلاع بالتقنيات المؤثرة في المجتمعات الإنسانية مثل الروبوت والذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، كما تمكنه من الإنتاج الرقمي وتضييف إلى وعيه في الاستخدام الآمن لتقنيات المعلومات.

سؤال: مع اقتراب موعد تكريم الفائزين في جائزة التميز العلمي بنسختها الثالثة عشرة 2020، ولأهمية هذه

7. جائزة المعلم المتميز.
8. جائزة المدرسة المتميزة.
9. جائزة البحث العلمي المتميز.

مساهمة الجائزة في نشر الثقافة:

أن رؤية جائزة التميز العلمي المستقبلية تتجسد في المشاركة في بناء دولة قوية تتميز بقدرتها على الاستمرار والبقاء وتطوير رأس مالها البشري لتأسيس اقتصاد يتسم بالقوة والمرونة قائم على المعرفة، وخلق مجتمع متلاحم يعتز بترائه الوطني ويتمتع كل فرد من أفرادها بمستوى معيشي راقٍ، فعالم اليوم بقدرات أبنائه وتعدد وتنوع أفكارهم يمثل قيمة إنسانية يجب الحفاظ عليها وتوظيفها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولن يتحقق ذلك إلا بالتميز في العلم والتعليم، والدعوة إلى تحصيل المزيد من المعرفة والثقافة في بيئة آمنة ومستدامة.

1. مواصلة عدد من المتميزين لمسيرة التميز ففي كل دورة نجد مجموعة المتميزين واصلوا تميزهم.
2. الإنتاج سواء الفكري أو العلمي أو الثقافي للفائزين حيث صدرت مجموعة من الكتب والأفلام، الاختراعات، الابتكارات.
3. اهتمام أولياء الأمور والمؤسسات والمراكز الشبابية والكلديات العسكرية.
4. محاولة بعض الجهات الانضمام للجائزة والمشاركة فيها.

سؤال: وفي سياق متصل، ما الذي قامت به وزارتك من أجل اكتشاف الموهوبين والمتفوقين وتنمية مواهبهم وقدراتهم وتوفير الرعاية المناسبة لهم؟

تعمل وزارة التعليم والتعليم العالي على وضع إطار لتحديد الموهبة ودعمها ورعايتها في مراحل التعليم المختلفة، فأنشأت إدارة التربية الخاصة ورعاية الموهوبين الذي يتضمن قسم رعاية الموهوبين الذي يقوم:

- اكتشاف الطلبة الموهوبين وإعداد الخطط التطويرية لرعاية الطلبة الموهوبين ومتابعة تطورها والحرص على استمراريتها.
- تقديم برامج خاصة ممتدة وفق أحدث ممارسات الرعاية والأدوات والمنهجيات الحديثة التي تنبئ قدراتهم ومواهبهم الاستثنائية.
- مساعدة المعلمين وأولياء الأمور في اكتشاف ودعم الطلبة الموهوبين.
- التنسيق مع الجهات ذات الصلة لطرح برامج ترعى مواهب الطلبة وتنميتها وضمان استمراريتها.

حاليا تم تطبيق خطة إجرائية لرعاية الموهوبين في المدارس الحكومية على 13 مدرسة كمرحلة تجريبية من مختلف المراحل التعليمية في العام الدراسي 2019-2020، تضمنت تعريف المدارس بعمليات

الجائزة ودورها في بناء الأجيال، هل لكم أن تطلعونا عليها من حيث رسالتها وأهدافها وفئاتها، وإلى أي حد ترون أنها ساهمت بنشر ثقافة الإبداع والتميز في المجتمع القطري ودفع الطلبة إلى مزيد من التفوق والتحصيل العلمي المتميز.

• أولاً التعريف بجائزة التميز العلمي

جائزة يوم التميز العلمي جائزة يكرم بها المتميزون علمياً من أبناء دولة قطر، في مجالات متعددة من أجل نشر ثقافة الإبداع والتميز في المجتمع القطري ودفع الطلبة إلى مزيد من التفوق والتحصيل العلمي المتميز، وتعزيز التكامل بين الجهود الفردية والمؤسسية من أجل تحسين مخرجات العملية التعليمية، والوصول بها إلى المستويات والمعايير العالمية.

الرؤية:

الإسهام في تعزيز الإبداع والتميز في المجتمع القطري.

الرسالة

تعميق مفاهيم التميز والإبداع من خلال تبني المعايير العالمية، وتنفيذ البرامج النوعية، وتحقيق تكامل الجهود الفردية والمؤسسية؛ لتحسين مخرجات العملية التعليمية في دولة قطر.

الأهداف:

1. تقدير المتميزين علمياً من أبناء دولة قطر وتكريمهم والاحتفاء بهم.
2. تعميق مفاهيم التميز، وتشجيع كافة الأفراد والمؤسسات التعليمية على تطوير أدائها.
3. تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو المعرفة والبحث العلمي.
4. بث روح الابتكار لدى الطلبة والباحثين في المؤسسات التعليمية.
5. إذكاء روح التنافس بين الأفراد والمؤسسات التعليمية في مجال التميز العلمي.
6. توجيه الطاقات الفردية والمؤسسية نحو التميز العلمي في المجالات التي تخدم تحقيق توجهات الدولة التنموية.

الفئات

1. جائزة التميز العلمي لطلبة المرحلة الابتدائية
2. جائزة التميز العلمي لطلبة المرحلة الإعدادية.
3. جائزة التميز العلمي لطلبة الشهادة الثانوية.
4. جائزة التميز العلمي لخريجي الجامعات.
5. جائزة التميز العلمي حملة شهادة الماجستير.
6. جائزة التميز العلمي حملة شهادة الدكتوراه.

للأفراد والطلبة، كما تمنح كذلك للمؤسسات التعليمية المتميزة في مجال تنفيذ أنشطة وبرامج ومبادرات تعزز قيم ومفاهيم تحالف الحضارات.

- **تنظيم المنتدى التربوي للتراث والهوية:** حيث تم طرح مجموعة من الأوراق البحثية عن الهوية والتراث وكيفية الحفاظ على الهوية والتمسك



- **هويتي قطري:** ومن ضمن الأنشطة الصيفية خصصت اللجنة الوطنية خلال فترة النشاط الصيفي لمناقشة كتاب «هويتي قطري» لطلبة النشاط الصيفي وبإستضافة مؤلفة الكتاب «مريم الحمادي».

- **الاحتفال باليوم الوطني:** حيث يتضمن أنشطة تفاعلية ومسابقات تراثية تهدف لتعزيز الهوية الوطنية وإحياء المصطلحات التراثية، حيث تم الاحتفال باليوم الوطني لدولة قطر بالتعاون مع بعض المدارس المنتسبة لليونسكو خلال يومي 13 و18 ديسمبر 2018 بالحي الثقافي كتارا بهدف تعزيز الهوية الوطنية القطرية الإسلامية وتأكيد العلاقة بين الوطن والمواطن وغرس القيم والمبادئ في حب الوطن لدى المواطنين، كما تم الاحتفال عام 2019م بالمناسبة ذاتها بالتعاون مع وزارة الثقافة والرياضة بالتعاون مع مركز شباب الذخيرة.

- **برنامج الوعي الإعلامي والانتماء الوطني:**

أهداف البرنامج:

1. زيادة وعي الطلبة بانتمائهم الوطني وهويتهم الوطنية، والتوعية بدور الإعلام وأثره في تشكيل الوعي لدى الرأي العام، والمساهمة في الأطر الإعلامية من خلال أنشطة إعلامية ذات منفعة، وإعداد برامج ثقافية متنوعة يقوم بها الطلبة.
 2. تعزيز الحس الوطني والاعتزاز بالهوية الوطنية من خلال أنشطة ثقافية يقوم بها الطلبة، والمشاركة الإيجابية في قضايا الوطن والعمل التطوعي لرفع البلاد، وتمكين الطالب من إعداد برامج ثقافية متنوعة يقوم بها المذيع الإعلامي.
- **تنظيم زيارات:** القيام بعدد من الزيارات العلمية والثقافية لكل من متحف الفن الإسلامي، ودرب الساعي، والمحميات الطبيعية بالدولة، ومهرجان المحامل التقليدية في كتارا، ومخيم الكشافة، لاطلاع الطلبة على تراث قطر وثقافة الماضي والحاضر.

التعرف على الموهوبين وتوفير الإعدادات والخدمات التعليمية المناسبة لهم في هذه المدارس ومنها وضع الخطط التعليمية للطلبة الموهوبين.

وجاري العمل على وضع أساسيات لقاعدة بيانات خاصة بالطلبة الموهوبين تنطلق من ال 13 مدرسة حتى تشمل مدارس التعليم العام بأكملها.

كما تم افتتاح أول مدرسة تخصصية لرعاية المتفوقين بنظام STEM، وهي مدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا الثانوية للبنين في العام الأكاديمي 2018-2019 م .

سؤال: لأسباب مختلفة، تتعرض الهوية الوطنية الثقافية للمجتمع القطري لمخاطر كثيرة تحتم على أبنائها ومؤسساتها المختلفة، ولاسيما المؤسسة التعليمية، الدفاع عنها والنهوض بها، فما الذي فعلته وزارتك في سبيل تأصيل هذه الهوية وتعميق مقوماتها والحفاظ عليها؟

يقع على عاتق وزارة التعليم والتعليم العالي مسؤولية تطوير المجتمع، وإعداد كوادر مستقبلية تقود التنمية، مع غرس مفهوم وقيمة الهوية الوطنية، لذا تحرص الوزارة على تضمين مناهجها وبرامجها وأنشطتها الصفية وغير الصفية والأساليب والطرق والممارسات التي تعزز المواطنة والهوية الوطنية، حيث قامت وزارة التعليم والتعليم العالي بدمج القيم الإسلامية في المناهج التعليمية بما يعمل على إعداد مواطنين صالحين متمسكين بهويتهم الوطنية والإسلامية حيث أن الهوية الوطنية تعتبر ركيزة أساسية في صون وجدان الأمة وحمايتها من الانزواء أو الاندثار أمام الهويات الأخرى.. وذلك لأن الاعتزاز بالهوية الوطنية يتجسد في معاني الولاء والتكاتف والوحدة الوطنية، فالمجتمع القطري له هوية تميزه، ولديه قيم وطنية راسخة.

ومن هذا المنطلق قامت الوزارة بتفعيل أنشطة مختلفة لها دورها في تأصيل وتأكيد الهوية الوطنية وتعميقها، من هذه الأنشطة:

- **إطلاق جائزة تحالف الحضارات:** كمشروع تعاون مشترك

بين اللجنة القطرية لتحالف الحضارات واللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم وفي إطار تنفيذ خطة دولة قطر لتحالف الحضارات / 2018-2020 /، للكشف عن المواهب العلمية وتشجيعها وإذكاء روح البحث العلمي بين الطلبة وتحقيق التميز بين المؤسسات التعليمية المختلفة. إن الجائزة تشمل أربعة محاور هي قطر والشراكة العالمية في التعليم، ودور التعليم في تعزيز الحوار الحضاري، والمناهج التعليمية ودورها في تعزيز ثقافة تحالف الحضارات وحواراتها، والمبادرات المدرسية لتعزيز الحوار الحضاري وقبول الآخر. أن الجائزة تمنح لفئتين ضمن ثلاثة مستويات، حيث تمنح

والتدريب والشباب» بأنه ممنهج، ولكن يتطلب تكليف رؤساء المجموعات والأعضاء بعدد من المهام والمسؤوليات المرتبطة بأدوارهم في اللجنة وذلك لاقتصار نشاطهم على جمع بيانات الاستبانات ومتابعة تنفيذ السياسة السكانية، على أن يكون التعاون ما بين اللجنة والوزارة كالتالي:

1. تشخيص واقع التحديات السكانية فيما يخص قطاع التعليم والتدريب والشباب بشكل مستمر للوقوف على أهم المستجدات وسبل التصدي للتحديات والمخاطر المستقبلية من خلال السياسة السكانية.
2. تقديم التدريب وتكثيف الجلسات التعريفية والمواد الإعلامية للتعريف بأهداف السياسة السكانية والتقدم المحرز بها عبر السنوات للعاملين بوزارة التعليم والتعليم العالي والتربويين والمجتمع.
3. عرض استمارات متابعة السياسة السكانية الخاصة بالتعليم والتدريب والشباب على المعنيين بالوزارة للمراجعة والاعتماد قبل إرسالها للجنة الفنية.
4. إعداد البحوث والدراسات المشتركة ما بين الوزارة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وأعضاء اللجان وفرق العمل باللجنة الدائمة للسكان حول المواضيع ذات الأولوية بما يدعم تنفيذ السياسة السكانية.
5. رفع التوصيات والإفادات اللازمة حول المستجدات لمتخذي القرار بالوزارة أو المعنيين باللجنة الدائمة للسكان.

سيتم إطلاق برنامج التبادل الثقافي والتراثي بين المدارس الحكومية والخاصة منتصف هذا العام 2020م كإحدى مبادرات استراتيجية وزارة التعليم والتعليم العالي للعام الأكاديمي 2020/2019م حيث يهدف إلى:

- توعية وتعريف الطلبة بالثقافات والتراث لمختلف الشعوب.
- تمكين الطلبة من مهارات الحوار والنقاش البناء والإبداعي لمختلف القضايا الثقافية الطلابية.
- نشر مفهوم المواطنة العالمية بين طلبة المدارس.
- تعزيز دور الثقافة في بناء جسور التواصل بين المجتمعات.
- تشجيع ثقافة الانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى والاندماج الاجتماعي والتبادل الثقافي.
- تعزيز الهوية الوطنية واحترام حقوق الإنسان.

سؤال: بالتعاون والتنسيق بين اللجنة الدائمة للسكان ووزارتكم الموقرة تم تشكيل مجموعة «التعليم والتدريب والشباب» للعمل مع غيرها من المجموعات الأخرى على متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية للدولة 2017-2022، فما هو تقييمكم لهذا النوع من التعاون؟ وكيف يمكن تطويره وتعزيزه أو إصاحه بما يساهم في تحقيق أهداف السياسة السكانية، ولاسيما الأهداف المتعلقة بقضايا التعليم.

يتسم التعاون ما بين اللجنة وفريق العمل بمجموعة «التعليم

نشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان خلال الربع الثاني من عام 2020

1. المشاركة في احتفال المجلس العربي

للسكان والتنمية باليوم العالمي للسكان

شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في الاحتفال باليوم العالمي للسكان، الذي عقد عن بعد تحت شعار «حماية صحة وحقوق النساء والفتيان في ظل أزمة كورونا»، وذلك يوم السبت الموافق 11 يوليو. ويندرج هذا الاحتفال في إطار دعم القضايا السكانية خلال الأزمات والتخفيف من حدة التحديات التي تواجهها مختلف الفئات السكانية، في ظل استمرار أزمة جائحة كورونا المستجد وما يشهده العالم من جهود للتعايش معه وما نتج عن ذلك من تحديات صحية واجتماعية واقتصادية خطيرة أثرت على مختلف الفئات السكانية.

وقد نظم قطاع الشؤون الاجتماعية إدارة السياسات السكانية – الأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية) هذا الاجتماع للاحتفال باليوم العالمي للسكان عبر تقنية الاتصال المرئي (فيديو كونفرانس)، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان يوم الأربعاء الموافق 15 يوليو/ تموز 2020 في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً بتوقيت القاهرة.



المصدر: الأمم المتحدة – الموقع الإلكتروني

<https://www.un.org/ar/observances/world-population-day>

هدف الاجتماع المذكور إلى دراسة الآثار المباشرة لجائحة فيروس كورونا (اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وصحياً ونفسياً) على مختلف الفئات السكانية وبخاصة الفئات المتضررة والفئات الأكثر هشاشة وتضرراً (الفقراء، ذوي الاحتياجات الخاصة، اللاجئين، العاملات والعاملين في القطاع الغير منظم، العمالة الوافدة، الأسر المعوزة وخاصة تلك التي ترأسها النساء، الشباب)؛ فضلاً عن التركيز على اهم القضايا والأولويات السكانية في الوقت الحالي، وبحيث سبل الاستفادة من قدرات الشباب في دعم جهود الحكومات للتصدي للجائحة وكذلك التأكيد على ضرورة عدم إغفال أي من قضايا السكان وقت الأزمات وبخاصة قضايا الصحة الإنجابية والجنسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وشارك في أعمال الاجتماع وفود من 14 دولة عربية، وهي «المملكة

الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية».

أهم محاور المداخلات والنقاش هي كالتالي:

- تشير البيانات المتاحة المتعلقة بحالات الإصابة والوفاة في الدول العربية حتى تاريخ الاجتماع (2020/7/14) إلى أن عدد الإصابات تخطى السبعمئة ألف حالة و13500 حالة وفاة. ويلاحظ كذلك التصاعد في انتشار الوباء والزيادة في أعداد الحالات في الدول التي تواجه أنظمتها الصحية تحديات عديدة مثل: سوريا- اليمن والعراق.
- هناك تباين بين الدول العربية يرجع للتدابير والإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة انتشار الوباء، حيث أن الجهود المبذولة من قبل الدول تحددها عدة عوامل، على رأسها قدرات النظم الصحية، الإمكانيات المتاحة والموارد الاقتصادية، وعلى الرغم من هذا التباين في مستويات الاستجابة فإنه يجب الاعتراف بفاعلية التدابير التي اتخذت في الدول العربية.
- يلاحظ تأثر الفئات الأكثر ضعفاً (كبار السن، النساء والفتيات والنازحين واللاجئين) بسبب الفجوة في تقديم الخدمات التي أظهرتها الجائحة وكل ما اتصل بها من قرارات اقتصادية واجتماعية مما جعلهم أكثر عرضة للإصابة وتأثراً بالتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد19.
- ضعف تلقي مقدمي خدمات الصحة الإنجابية التدريب الضروري للتعامل مع المصابين بالفيروس.
- تأثير الحجر الصحي على الأشخاص الذين يسكنون في مساكن مكتظة، ومستعملي وسائل النقل العام، والشباب.
- من المتوقع أن تستمر هذه الآثار لعدة سنوات، خاصة أن هذا الوباء يأتي في الوقت الذي تعمل فيه معظم الدول العربية لتحقيق العائد الديموغرافي والاستثمار في الشباب.
- وضعت جائحة كورونا النموذج الاجتماعي والاقتصادي السائد موضع تساؤلات، كما أظهرت التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية أكثر من أي وقت مضى، وهو ما يحتم على الحكومات أن تكون أكثر استراتيجية في استجاباتها الاجتماعية.
- من أبرز الآثار النفسية الناتجة عن جائحة كوفيد19:
- سيطرة الشعور بالضعف على جميع الفئات
- تزايد اضطرابات المشاعر
- ظهور الاوهام وسيطرة الخرافات
- استبعاد نمط الحياة الطبيعي وشاعرية المجتمع مما أدى إلى

العامّة الطارئة.

- أهمية التنسيق بين الدول العربية وضرورة العمل على إن تعزيز الدول العربية استجابات موحدة، حيث إن المرحلة الجديدة تحتاج إلى إطار منظم ورؤية جديدة.
- من أبرز الفرص التي أفرزتها أزمة الجائحة تعزيز قيم التضامن والتكافل، وتطور العمل التطوعي، وتحفيز الابتكار سواء في صنع المعدات والأدوات المستخدمة لمواجهة تفشي الجائحة أو في مجالات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية، وتوظيف مكثف للتكنولوجيا الرقمية
- بروز أهمية وحيوية القطاع العمومي الذي ساهم في إنقاذ عدة مواقف، وتعزيز قيم المواطنة والتفكير برؤية استراتيجية، وتوحيد الجهود وتجاوز الخلافات.

2. المشاركة في ورشة العمل بشأن

استخدام «النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية» في الإحصاءات الرسمية

كما شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في ورشة عمل عن بعد بشأن استخدام «النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية» التي نظمها جهاز التخطيط والإحصاء على مدار يومين، خلال الفترة 11-12 أغسطس 2020.

وقد عرضت أعمال الورشة مجموعة من العمليات الضرورية في إنتاج الإحصاءات الرسمية على أنواعها، كما قدمت إطاراً معيارياً ومصطلحات موحدة تساعد على تحديث عمليات إنتاج البيانات الإحصائية القابلة للمقارنة.

الشعور انه قد ضاق الخناق

- انتشار خلايا الإنصتات، خاصة مع تغيير قواعد العلاج وظهور إشكالات متنوعة
- ارتفاع معدلات الوسواس القهري
- انتشار ما يسمى «بالبعد الذهاني» بسبب عدم التأقلم مع الواقع
- كثرة الأفعال الناقصة من خلال الرقابة الزائدة والافراط في الحرص والتعقيم
- ضرورة إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز الاستجابة وتبني استراتيجيات هادفة لمواجهة التحديات الناتجة عن الجائحة في الدول العربية من خلال:
- الاستثمار في الأنظمة الصحية والاجتماعية.
- العمل على وضع السياسات اللازمة لمساعدة الدول الأكثر احتياجاً.
- الانتقال من مرحلة إدارة التعافي إلى مرحلة إدارة الجائحة.
- الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية الموجهة لجميع الفئات السكانية.
- دعم التغطية الصحية الشاملة.
- العمل على خلق توازن بين الاستثمار في الصحة العامة والتنمية لتخطي الأضرار الصحية والاقتصادية الناتجة عن أضرار الجائحة.
- تعريف النظم الصحية وتبني رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الاستثمار في الصحة، البحوث والابتكار
- العمل على وضع أجندة إصلاح صحي شاملة تعزز من صمود النظم الصحية بما يسمح من التعامل مع احتياجات الصحة



image: Freepik.com

ورشة العمل بشأن استخدام «النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية» في الإحصاءات الرسمية

جهاز التخطيط والإحصاء

الدوحة، الفترة 11-12 أغسطس 2020

وآليات مراقبة البيانات وتقييمها، والتغذية الراجعة أثناء القيام بالعمليات الإحصائية؛

- إدارة البيانات التعريفية ومعالجتها في كل مرحلة من مراحل العمل الإحصائي، بغية ضمان احتفاظ البيانات التعريفية المناسبة، وهذا يشمل اعتبارات مستقلة عن العملية مثل الوصاية على البيانات الوصفية، والملكية، والجودة، وقواعد الأرشيف، والحفظ، والاحتفاظ.
- إدارة البيانات، وهذا يشمل اعتبارات مستقلة عن النموذج العام، مثل أمن البيانات العام والمعلومات، والوصاية والملكية، وجودة البيانات، وقواعد الأرشيف، والحفظ، والاحتفاظ، والتخلص.
- إدارة بيانات العملية الإحصائية، وهذا يشمل على أنشطة التسجيل، وتنظيم واستخدام البيانات المتعلقة بتنفيذ الأعمال الإحصائية. حيث يمكن أن تساعد بيانات العملية في اكتشاف وفهم الأنماط في البيانات التي تم جمعها، وكذلك في تقييم تنفيذ عملية الأعمال الإحصائية على هذا النحو.
- إدارة المعرفة، وهذا يضمن أن الأعمال الإحصائية قابلة للتكرار، وذلك بشكل رئيسي عن طريق صيانة وثائق العملية. إدارة معلومات الشركاء والعمليات المتقاطعة، كمعلومات التواصل وحفظ السجلات ذات العلاقة.
- اتخاذ قرارات أفضل فيما يتعلق بعمليات الإنتاج وتنظيم الموارد.

قابلية تطبيق النموذج

يمكن تطبيق النموذج على كافة الأنشطة التي يضطلع بها منتج الإحصاءات الرسمية، والتي تسفر عن مخرجات إحصائية في:

- الأجهزة الإحصائية الوطنية والدولية.
- تطوير وصيانة السجلات الإحصائية.
- جميع أنواع مصادر البيانات:

- المسوح على أنواعها
- السجلات الإدارية
- التعدادات على أنواعها

المصادر الأخرى غير الإحصائية أو المختلطة

هيكل النموذج

يتكون النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية من ثلاث مراحل (أنظر الشكل رقم 1):

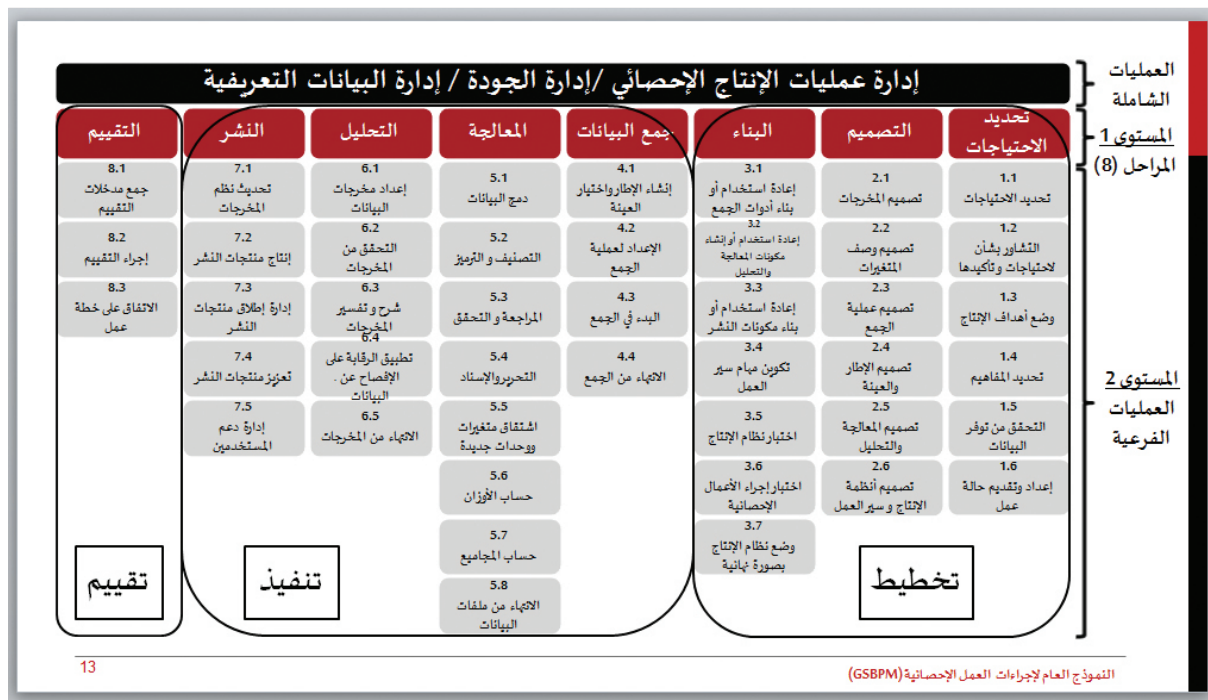
- المرحلة (صفر): وتتكون من إدارة عمليات الإنتاج الإحصائي، وإدارة الجودة، وإدارة البيانات التعريفية.

في إطار الجهود التي يبذلها جهاز التخطيط والإحصاء لتحديث نظام الإحصاءات الوطنية في الدولة، نظم على مدار يومين، الفترة 11-12 أغسطس 2020، ورشة عمل عن بعد بشأن استخدام «النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية» حضرها حوالي 35 مشاركاً من دولة قطر، ومن بعض البلدان العربية. والنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية Generic Statistical Business Process Model (GSBPM)، هو عبارة عن دليل مرجعي يعرض مجموعة من العمليات التي من الضروري اتباعها لإنتاج الإحصاءات الرسمية النوعية على أنواعها، كما ويقدم إطاراً معيارياً ومصطلحات موحدة تساعد الإحصائيين على تحديث عمليات انتاجهم من البيانات الإحصائية القابلة للمقارنة، وتقاسم المنهجيات والمكونات الفنية. كما ويمكن استخدامه في دمج معايير البيانات والبيانات التعريفية بغية توثيق العمليات، وتنسيق البنى التحتية للحوسبة الإحصائية وتوفير إطار لتقييم جودة العملية الإحصائية وتحسينها على المدى القريب. ويمكن تطبيق هذا النموذج بمرونة في سائر العمليات الإحصائية، فهو ليس إطاراً جامداً.

وعلى الرغم من أن المنهجية المذكورة تتبع التسلسل المنطقي لخطوات معظم عمليات العمل الإحصائية، إلا أنه يمكن أن تتبع تسلسل فعلي لخطوات العمل الإحصائية. وقد تحدث العمليات بترتيب مختلف في ظروف مختلفة وفقاً لمصادر البيانات المتعددة، ويمكن تخطي العملية الفرعية، وتكرارها وإعادة النظر فيها عدة مرات لا سيما في مرحلتي «المعالجة» و «التحليل». وهناك بعض المراحل التي تتم بسرعة وبشكل متكرر، ومراحل أخرى يتم تنفيذها بشكل أقل. لذلك ينبغي اعتبار أن لهذه المنهجية عدد من المسارات الممكنة. وضمن هذا السياق تكون هذه المنهجية قابلة للتطبيق على نطاق واسع. فهي موحدة وقياسية لمسار العمليات الإحصائية وتتصف بالمرونة، ويمكن التعامل معها مع عدد من النماذج الأخرى مثل النموذج العام لأنشطة الأجهزة الإحصائية Generic Activity (GAMS) والنموذج العام للمعلومات الإحصائية Generic Statistical Information Model (GSIM)، ويستخدم النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية في أكثر من 60 مؤسسة إحصائية حول العالم منذ 10 سنوات على الأقل، ويستخدم في العديد من المجالات أهمها:

- إدارة الإنتاج الإحصائي بمراحله المتعددة من مصادر البيانات المتنوعة، ووصف العملية الإحصائية وتوحيد معاييرها؛
- إدارة جودة البيانات الإحصائية المتعلقة بتقييم الجودة

شكل رقم 1: النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية



لكافة العمليات الإحصائية الفرعية التي يحددها مستخدم النموذج، كما يمكننا من إدخال التعديلات الوطنية اللازمة على المراحل المحددة.

3. تناول دليل التنظيم الإحصائي الصادر عن شعبة الإحصاء للأمم المتحدة النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية، وأوصى باستخدامه في عمليات الإنتاج الإحصائي التي تتم داخل منظومة الإحصاءات الرسمية.
4. طُلب من المشاركين في ورشة العمل المذكورة القيام بإجراء تطبيقات على العمليات الإحصائية التي يقومون بها ومشاركتنا بها (أنظر شكل رقم 2)، علماً بأن هذه الورشة ستعقد مرة أخرى في سبتمبر 2020، بغية تمكين باقي الزملاء الذين لم يتمكنوا من حضور الورشة الأولى للمشاركة في ورشة العمل الثانية.

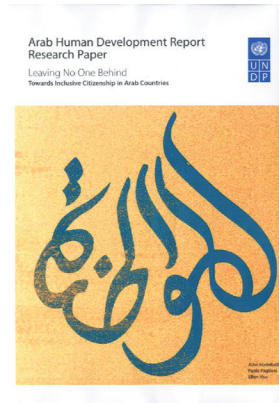
- المرحلة (الأولى): وتتكون من ثمان مراحل.
- المرحلة (الثانية): وتتكون من المراحل الفرعية ضمن كل المراحل الثمان الرئيسية.

خلاصة:

1. يمكن القول بأن النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية يمثل لغة مشتركة تستخدم للمواءمة بين العمليات الإحصائية داخل الأجهزة الإحصائية بغية تنفيذها وإدارتها وفقاً لمنهجية متفق عليها تنتج بيانات عالية الجودة. وإدارة البيانات التعريفية بشل منتظم ولا سيما نشرها وحفظها وتوفيرها للمستخدمين.
2. يُمكن النموذج العام المستخدم من تحديد مؤشرات للجودة

دراسات وأبحاث

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية البشرية العربية: نحو مواطنة شاملة في الدول العربية 2019.



يوضح هذا التقرير كيف قطعت الدول العربية خطوات كبيرة في مجال التنمية البشرية منذ استقلالها. أو إقامة الدولة الحديثة. وأن هذا التقدم قد أعاق بشكل كبير الآثار المدمرة للصراع في المنطقة خلال السنوات الأخيرة و مواجهة التحديات المتعددة للأزمات، وبالفعل لقد خطت بلدان

عديدة خطوات هامة وإيجابية

وتعمل الدول العربية منذ انتفاضات 2011 من أجل تحديد عقد اجتماعي جديد من شأنه إدماج مواطنيها ومكافحة الفقر وعدم المساواة والبطالة وكمواجهة ندرة المياه والفساد والتمييز بين الجنسين. وقد أدت الإصلاحات والسياسات في بعض الحالات إلى إحداث قدر كبير من عدم المساواة بدلاً من زيادة التغطية والشمول. وفي حالات أخرى، أدى التهميش إلى تأجيج التوترات المجتمعية وعدم الاستقرار والعنف في نهاية المطاف، مما عرض الناس لخطر الإقصاء بشكل أكبر

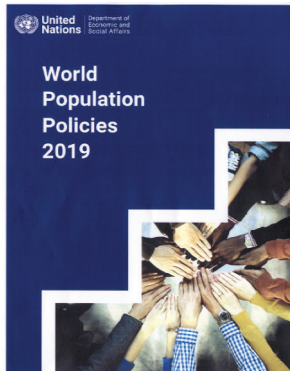
ويخصص التقرير السياق السياسي والتاريخي لديناميات المجتمع اليوم - كما يوفر إطاراً لفهم كيفية وضع معايير المواطنة في جميع أنحاء المنطقة. ويقيم كيف ولماذا تُترك قوى الإقصاء المختلفة للمواطنين العرب، بينما يسלט الضوء على الوضع غير المستقر لمن يعيشون فيه ؛ ونزعات الهروب من بلدان الأزمات.

ويحدد الاتجاهات الناشئة الواعدة من خلال صوت الشباب الداعي إلى إلى الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة. وهو ما يشكل الأمل الكبير؛ كما يتيح فرصة فهم أفضل لخطوط عيوب التنمية البشرية في المنطقة العربية، ويُرى من منظور المواطنة بجميع أبعادها كيف يمكن لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة البدء في صياغة عقود اجتماعية جديدة من شأنها أن تساعد الدول على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بحلول عام 2030

ومع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التزم قادة العالم بالعمل المتسق والشامل من أجل التنمية. حيث أن الدول الموقعة على الخطة مسؤولون أمام مواطنيهم بعدم ترك أي شخص خلف الركب. كما أن المواطنين وكلاء مهمون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكن الطريقة التي تترجم بها أدوار المواطنين ومؤسسات الدولة إلى ممارسات لها آثار على مختلف الأشخاص والجماعات.

وقد شكّل بناء مجتمعات شاملة تحدياً في البلدان العربية، وأصبحت القيود المفروضة على الإدماج أكثر حدة منذ عام 2011، حيث تدهورت العلاقة بين المواطنين والدولة - وبين مختلف الفئات الاجتماعية - في بعض البلدان. على الرغم من أوجه الحكم المختلفة، تظهر جميع الدول العربية خطوط صدع خطيرة في المفاهيم الحديثة للمواطنة. وبالتالي، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية يتطلب معالجة مشاكل التنمية المتعلقة بالمواطنة في منطقة لا تزال فيها العلاقات بين الدولة والمجتمع مشحونة بشدة ومتنازع عليها وسط هشاشة سياسية واجتماعية واقتصادية. نظراً لأهمية التفاهم، وربما شرح، مظاهر الإقصاء وعدم المساواة، ولذلك فإن العلاقة بين المواطنة والتنمية البشرية بحاجة إلى مزيد من الإمعان والدراسة.

الأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - شعبة السكان - السياسات السكانية العالمية 2019، نيويورك، 2020



يركز إصدار 2019 من السياسات السكانية العالمية، وهو تقرير يُنشر كل سنتين منذ عام 2001، على السياسات والبرامج الحكومية المتعلقة بالهجرة الدولية. ويقدم نظرة عامة حول السياسات التي تحكم الهجرة النظامية ومعالجة الهجرة غير النظامية. كما يستعرض مجموعة من

تدابير السياسة المتعلقة بحقوق المهاجرين، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات، فضلاً عن السياسات الرامية إلى تعزيز اندماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة. كما يفحص التقرير التدابير الحكومية لتعظيم الآثار الإنمائية للهجرة ودعم سكان الشتات. يعيش عدد متزايد من الأشخاص خارج بلدانهم الأصلية وقد وصل عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم في عام 2019، إلى 272 مليوناً، مسجل ارتفاعاً من 221 مليوناً في عام 2010. ويهاجر الناس لأسباب عديدة، بما في ذلك البحث عن وظائف أو التعليم أو لتحقيق مستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم. في الوقت نفسه، يستمر الصراع السياسي والفقر وعدم المساواة وانعدام سبل العيش المستدامة في إجبار العديد من الناس على مغادرة بيوتهم والقيام برحلات خطيرة ومميتة في بعض الأحيان. وهكذا، تم تسجيل حوالي 32000 حالة وفاة بين المهاجرين أثناء عبورهم إلى مناطق أخرى بين عامي 2014 و 2018، بين عامي

العائلات في جميع أنحاء آسيا، قبل الأزمة، تعيش على دخل منخفض وغير آمن ولم تكن مستعدة لتحمل آثار أزمة فيروس كورونا. ومع ذلك، شهدت نسبة عالية من الأسر انخفاضاً كبيراً جداً في دخلها نتيجة لغياب استجابة مالية فعالة ومستجدة، ولذلك سوف تعاني الاقتصادات الوطنية من الركود وستستغرق وقتاً طويلاً للتعافي. بالإضافة إلى ذلك، سيعاني مئات الملايين من الناس من الحاجة بينما سترتفع مستويات الفقر بشكل كبير. واستجابة لأزمة، وضعت العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع حزم من الإجراءات والاستجابات المالية الكبيرة للمساعدة في تحفيز اقتصاداتها وتقليل حالات الركود التي تواجهها.

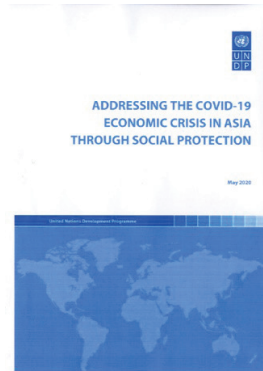
في الواقع، إن الدول تفعل «كل ما يلزم» لإنقاذ اقتصاداتها ودعم غالبية مواطنيها. وتحتاج آسيا إلى اتباع هذا النهج، لضمان تغطية من هم في أمس الحاجة إلى المساعدات. وحتى قد استجابت البلدان الآسيوية منخفضة الدخل كذلك ومتوسطة الدخل لأزمة كورونا إما من خلال توسيع برامج الضمان الاجتماعي الحالية أو إدخال من خلال تبني مخططات جديدة في هذا الشأن.

ولقد أدى ضعف أنظمة الضمان الاجتماعي إلى الحد من قدرة الحكومات في جميع أنحاء آسيا في الاستجابة بشكل مناسب للاحتياجات المتزايدة الناجمة عن تفشي جائحة كورونا. وستؤدي هذه الأزمة إلى ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتزايد الفجوة بين الجنسين وعدم المساواة في الدخل أكثر مما هو عليه الحال وتعتمد خطط الاستجابة حتى الآن إلى حد كبير على خطط المساعدة الاجتماعية المستهدفة للفقر (أو إغاثة الشرائح الاجتماعية الفقيرة) واستعمال السجلات الاجتماعية (أو قوائم الفقراء)، لكن مدى فعالية استهداف هذه البرامج واللجوء إلى سجلات الشرائح الضعيفة غالباً ما يستبعد أكثر من نصف فقراء أفراد المجتمع. علاوة على ذلك، فإن نسبة عالية من المتأثرين بالأزمة - في كل من الاقتصاد غير الرسمي والقوى العاملة في الاقتصاد الرسمي - هم من الأسر ذات الدخل المتوسط، ولكن العبء يبدو ضعيفاً ولذلك من المرجح أن يؤدي الإخفاق في استهداف ضحايا الأزمة وإقصاء ذوي الدخل المتوسط والمنخفض إلى زيادة مخاطر الاضطرابات الاجتماعية..

ولذلك تحتاج الدول الآسيوية إلى تبني مناهج مبتكرة للحماية الاجتماعية واستكشاف تدابير إضافية. يتمثل أحد الخيارات للبلدان التي ليس لديها أنظمة إعانات البطالة في استخدام أنظمة التأمين الاجتماعي أو ضرائب الدخل لتحديد العمال الذين فقدوا وظائفهم وتزويدهم بنسبة من رواتبهم، أي دفع جزئي أثناء الإجازة، طالما أن صاحب العمل يقيمهم على قائمة الأجور. ومع ذلك، سيقتصر هذا بشكل أساسي على الموظفين في الاقتصاد الرسمي. وبالتالي، يجب أن يقترن بمخططات أخرى واسعة النطاق تصل إلى غالبية السكان.

2010 و 2017، وقد زاد عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في العالم بنحو 13 مليون، وهو ما يقرب من ربع الزيادة الإجمالية في عدد المهاجرين الدوليين. وللمهجرة الدولية تأثير كبير على بلدان المنشأ والمهجر. ففي عام 2018، وصلت تحويلات المهاجرين إلى ما يقدر بنحو 688 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم. بينما ارتفعت التحويلات إلى البلدان النامية من حوالي 76 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى ما يقدر بنحو 498 مليار دولار أمريكي في عام 2018 (البنك الدولي، 2019). تساهم هذه التحويلات في تحسين سبل عيش الأسر والمجتمعات في بلدان المنشأ من خلال الاستثمارات في التعليم والصحة والصرف الصحي والإسكان والبنية التحتية الأخرى. كما تستفيد بلدان المقصد أيضاً بشكل كبير من الهجرة، حيث غالباً ما يملأ المهاجرون فجوات العمل الفارغة، ويخلقون وظائف كأصحاب أعمال، ويدفعون الضرائب ويساهمون في برامج الضمان الاجتماعي. على الرغم من الفوائد الكبيرة للهجرة، يظل المهاجرون الدوليون من بين أكثر أفراد المجتمع هشاشة. حيث أن المهاجرين في أوضاع غير نظامية معرضون بشكل خاص للتمييز وسوء المعاملة. قد يقع المهاجرون، ولا سيما النساء والأطفال، ضحايا للاتجار بالبشر ولأشكال الاستغلال الشنيعة التي ينطوي عليها. يشكل التمييز العنصري والعنصرية والديني للمهاجرين، وكذلك حالات التعصب المنهجي وكره الأجانب، حواجز أمام اندماجهم ومشاركتهم الكاملة في المجتمع. يمكن للهجرة الدولية، عند دعمها بسياسات مناسبة، أن تساهم في النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتنمية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. معالجة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن أزمة فيروس كورونا المستجد في آسيا من خلال توفير الحماية الاجتماعية مايو في آسيا 2020



لقد تسبب وباء كورونا في سلسلة من الأزمات في جميع أنحاء آسيا، مما أدى إلى فقدان الوظائف على نطاق واسع أو خفض الأجور في كل من الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية. وتضررت جميع الاقتصادات الآسيوية بشدة من الأزمة، حيث انخفض النمو الاقتصادي بشكل كبير، بينما

من المتوقع أن تقع بعض البلدان في حالة ركود. وقد كانت معظم

الأمم المتحدة - النموذج الأولي لإطار عربي مشترك لكفاءات الكوادر العليا في القطاع العام من منظور السياسات العامة وخطة التنمية المستدامة 2030



يوضح التقرير جهود الدول العربية من أجل تعزيز فعالية المؤسسات العامة، وتخصيص الموارد لتحسين وتطوير مستوى الكفاءات الوظيفية للعاملين و الخدمات المقدمة للمواطنين، ولذلك باتت الدول تولي اهتماما للإدارة العامة والخدمة المدنية. وينبع هذا الوعي المتنامي بأهمية

الكفاءات الوظيفية من معادلة مفادها أن نجاح عملية التنمية المستدامة يتطلب وجود موارد بشرية تتمتع بمستوى عال من الكفاءات والقدرات داخل الإدارة العامة

وقد قام في هذا السياق، فريق من الخبراء المتخصصين في إدارة الموارد البشرية والمعينين بإعداد مياكل وأطر الكفاءات ونمذجتها، من وزارات ودواوين ومراكز ومعاهد الإدارة العامة والخدمة المدنية في عدد من الدول العربية، بدرس واقتراح نموذج أولي لإطار عربي مشترك لكفاءات الكوادر العليا في القطاع العام، وذلك من منظور السياسات العامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

وقد تم إعداد الإطار وفقا لمنهجية تشاركية ارتكزت على تبادل الخبرات واستفادة الدول العربية من تجارب بعضها البعض في مجال إعداد وتطوير إطار الكفاءات، والهدف من ذلك مواجهة المشاكل والصعوبات الحقيقية التي تعترض عمل الإدارات والمؤسسات الحكومية، ومعالجة النقص في الأدوات والمنهجيات والنماذج الحديثة لإدارة الموارد البشرية، خاصة للفتات القيادية، بالرغم من اختلاف البنية الهيكلية للقطاع العام في الدول العربية والأطر التشريعية والقانونية التي تحكم إدارة الموارد البشرية في هذه الدول. ويسلط هذا النموذج الضوء على أهمية اعتماد مبدأ الجدارة والكفاءة كشرط أساسي لرفع مستوى الخدمة العامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو يشكل ثمرة تعاون أولية لعمل جماعي مشترك مبني على الحوار والنقاش ويهدف إلى إيجاد حلول وإجابات مشتركة للتساؤلات التالية:

- ما هو الدور المنوط بقياديي القطاع العام في تحقيق الأهداف الإصلاحية الوطنية والتقدم في تطبيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ماهي الكفاءات الرئيسية أو الجوهرية التي يجب أن تتمتع بها الكوادر العليا في القطاع العام للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

- ماهي الأدوات والأدوات والوسائل التي يجب تطويرها لدمج إطار هذه الكفاءات في الإدارة الاستراتيجية والارتقائية لإدارة الكوادر

العليا في القطاع العام؟

في معرض العمل على إعداد وتطوير الإطار، ارتكزت جهود فريق الخبراء على فهم دقيق لأبعاد المسائل المطروحة، أولا انطلاقا من متطلبات ومقتضيات تنفيذ خطة عام 2030 والاستراتيجيات الوطنية، وثانيا من خلال تقييم دور الإدارة العامة في ضوء النطاق الواسع لعملية التنمية المستدامة، وثالثا من حيث تحديد الكفاءات والمهارات المطلوبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مروراً بتحديد أولي لأوجه القصور في الموارد البشرية القائمة. وبناء على كل هذا، حدد فريق الخبراء ركائز الإطار وأهدافه ومجالات الكفاءات الجوهرية وأنواعها لوضع نموذج أولي استرشادي لكبار المسؤولين في جهاز الدولة ولمديري (ومسؤولي و مدبري) الموارد البشرية يستعينون به لتحديد الكفاءات الأساسية للوظائف القيادية العليا.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام 2019: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين



يكشف هذا التقرير نشوء جيل جديد من أوجه عدم المساواة، حيث يوضح وقائع عدم المساواة المتعددة في أنحاء العالم، وبالتالي بروز اقتناع متنامي بضرورة خفض عدم المساواة. وتعتبر عدم المساواة في التنمية البشرية أعمق بكثير، وأبرز الأمثلة حالة طفلين

ولدا في عام 2000، أحدهما في بلد من فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا والآخر في بلد من فئة التنمية البشرية المنخفضة. تكون فرصة الطفل الأول في الالتحاق بالتعليم العالي 50 في المائة، لأن أكثر من نصف الشباب في سن العشرين في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جدا يلتحقون بالتعليم العالي. أما الطفل الآخر، ففرصة بقائه على قيد الحياة أقل بكثير، لأن حوالي 17 في المائة من الأطفال المولودين في عام 2000 في بلدان التنمية البشرية المنخفضة معرضون للوفاة قبل بلوغهم سن العشرين، مقابل 1 في المائة فقط في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جدا

ومن الملاحظ أن فرص بلدان التنمية البشرية المنخفضة جدا الطفل الثاني في الالتحاق بالتعليم العالي محدودة جدا حيث لا تتعدى 3 في المائة. ونظرا لظروف خارجة عن إرادتهما وضع هذين الطفلين على مسارين مختلفين غير متساويين، كذلك فإن أوجه عدم المساواة داخل أي بلد تكون شاسعة. فقد لا يمكن اجتياز بعض أوجه عدم المساواة، كعدم المساواة الناجم عن نشر التكنولوجيا الجديدة،

العالم ليس على المسار الصحيح للقضاء على هذه الفوارق بحلول عام 2030، كمادعت إليه أهداف التنمية المستدامة.

2. بدأ ظهور نوع جديد من التفاوتات الشديدة في التنمية البشرية، حتى لو كان العديد من الفوارق التي لم تُحل في القرن العشرين آخذة في الانخفاض.

3. يمكن أن تتراكم التفاوتات في التنمية البشرية، والتي غالباً ما تزيدها اختلالات عميقة في التمكين، يتطلب تقييم التفاوتات في التنمية البشرية تغييراً في المقاييس المعتمدة.

4. إن معالجة التفاوتات في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين أمر ممكن - إذا تحركنا الآن، قبل أن تترجم الاختلالات في القوة الاقتصادية إلى هيمنة سياسية راسخة.

وتبدأ السياسات المعالجة لهذه التفاوتات باعتماد قياس جيد، ويتطلب النوع الجديد من عدم المساواة معايير وقياسات جديدة. كما أن هناك حاجة إلى مفاهيم أوضح مرتبطة بتحديات العصر الحالي، ومجموعات أوسع من مصادر البيانات، وأدوات تحليلية أكثر دقة. وتشير البيانات إلى أن الدخل والثروة قد يتراكمان في القمة في العديد من البلدان أسرع بكثير مما يمكن للمرء فهمه بناءً على مقاييس موجزة لعدم المساواة إن جعل هذه الجهود أكثر منهجية وانتشاراً يمكن أن يوجه النقاشات والسياسات العامة بشكل أفضل. وقد لا تبدو المقاييس ذات أولوية، حتى ينظر المرء في استمرار الاستناد على التدابير مثل الناتج المحلي الإجمالي منذ تبنيه في النصف الأول من القرن العشرين.

ولكن عندما يكون ذلك مرتبطاً بالموهبة أو روح المبادرة فقد يمس ذلك شعور الأفراد بغياب الإنصاف.

كما لأن أوجه عدم المساواة تضر بالمجتمعات وتقوض التماسك الاجتماعي وتزعزع ثقة الناس بالحكومات والمؤسسات، كما يضر بعضها بالاقتصاد، إذ يبدد ما كان سينجز لو حقق الأفراد كامل إمكاناتهم في العمل وفي الحياة. وكثيراً ما تصعب أوجه عدم المساواة على القرارات السياسية التعبير عن تطلعات المجتمع بأسره أو حماية الأرض، إذ تستخدم النخبة التي في قمة المجتمع نفوذها لتوجه هذه القرارات إلى خدمة مصالحها الآتية، وعندما يضيق الناس ذرعاً ينزلون إلى الشارع.

وتشكل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية حواجز تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030. ولا تقتصر هذه الفوارق على الدخل أو الثروة. ولا يمكن اختزالها في بعض المقاييس التي تركز على بعد واحد، بل إنها ستحدد معالم مستقبل من قد تكتب لهم الحياة في القرن الواحد والعشرين. وهناك خمس رسائل أساسية يجب استحضارها:

1. بينما ينجز الكثير في التنمية البشرية، لا تزال هناك فوارق واسعة. حيث يلاحظ خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين تقدماً ملحوظاً في الحد من الفقر الشديد، لكن الفجوات لا تزال واسعة بشكل كبير لمجموعة من القدرات خاصة فيما يتعلق بحريات الأشخاص في الحصول على خدمات مرغوب فيها مثل الذهاب إلى المدرسة أو الحصول على وظيفة أو الحصول على ما يكفي من الطعام. لدرجة أن



صورة العدد.